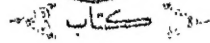


CHICAGO 1905-06

10

$y = \frac{1}{2}$



4

[illegible]

2. 1955

۴۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا وقدوتنا الامام العالم العادل الصدر الكامل ذو الفضائل المتكاثرة الذي عجز
 الفضلاء عن حصرها وشهدت الاعداء بتقصير أنفسهم عنها أبو العباس أحمد بن العلامة
 شهاب الدين عبد الحليم بن الامام السلامة أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم
 ابن تيمية الحراني أمتنع الله المسلمين بطول حياته الحمد لله الذي أرسل رسوله بالبينات وأنزل
 معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزل الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس
 وليعلم الله من ينصره ورسوله بالغيب أن الله قوي عزيز وختمهم بمحمد صلى الله عليه وسلم
 الذي أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وأيده بالسلطان النصير الجامع معنى
 العلم والقلم للهداية والحجة ومعنى القدرة والسيف للنصرة والتعزيز وأشهد أن لا إله الا الله
 وحده لا شريك له شهادة خالصة خلاص الذهب الأبريز وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا شهادة يكون صاحبها في حوزة حريز
 وأمانه فبهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية والانباء النبوية لا يستغنى عنها
 الراعي والرعية اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولادة الامور كما قال النبي صلى الله عليه
 وسلم فيما ثبت عنه من غير وجه أن الله يرضي لكم ثلاثة أن تسبوه ولا تشركوا به شيئا وأن
 تعصوا بأجل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناصحوهم ولا والله أمركم (وهذه) رسالة مبينة
 على آية الامراء في كتاب الله وهي قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها
 واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ان الله نعم بما يعظكم به ان الله كان سميعا بصيرا يا أيها
 الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى
 الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (قال العلماء)
 نزلت الآية الاولى في ولادة الامور عليهم السلام أن يؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكموا بين
 الناس أن يحكموا بالعدل ونزلت الثانية في الرعية من الحيوش وغيرهم عليهم أن يطيعوا

١٥١٩٤

(٨٨)

والمداين ونقباء العساكر الكبار والصغار وعرفاء القبائل والأسواق ورؤساء القرى الذين هم الدهاقين فيجب على كل من ولي شياً من أمر المسلمين من هؤلاء وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصلح من يقدر عليه ولا يقدم الرجل أكونه طلب الولاية أو سبق في الطلب بل ذلك سبب المنع فإن في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قومًا دخلوا عليه فسألوه لولاية فقال أنا لا أؤلى أمرنا هذا من طلبه وقال لعبد الرحمن بن سعرة يا عبد الرحمن لا تسأل الأمانة فإناك إن أعطيتهم عن غير مسألة أغنت عيالها وإن أعطيتهم عن مسألة وكنت اليها أخرجاه في الصحيحين وقال صلى الله عليه وسلم من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله إليه ما يكايده رواه أهل السنن فإن عدل عن الإحق الاصباح إلى غيره لأجل قرابة بينهم أو ولائهم أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريفة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والرومية أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب وأنخن في قلبه على الإحق أو عداوة بينهم فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى عنه في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون ثم قال واعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عند أجر عظيم فإن الرجل لجبه لولده أو لعنته قديراً ثم في بعض الولايات أو يعطيه ما لا يستحقه فيكون قد خان أمانته وكذلك قديراً ثم زيادة في ماله أو حفظه بأخذ ما لا يستحقه أو محاباة من يداه في بعض الولايات فيكون قد خان الله ورسوله وخان أمانته ثم إن المؤدي للإمانة مع مخالفة هو آية الله في حفظه في أهله وماله بعده والمطيع له هو آية الله بتيقن قصده في ذل أهله ويذهب ماله وفي ذلك الحكاية المشهورة أن بعض خلفاء بني العباس سأل بعض العلماء أن يحذنه عما أدرك فقال أدركت عمر ابن عبد العزيز فقل له يا أمير المؤمنين أفقرت أفواه بنيك من هذا المال وتركتهم فقراء لا شيء لهم وكان في مرض موته فقال أدخلوهم على فأدخلوهم وهم بضعة عشر ذكراً ليس قديم بالغ فأمر بهم فزفت عيناه ثم قال يا بني والله ما منعتكم حقها ولا لكم ولم أكن بالذي أخذت من الناس فأدفعها إليكم وإنما أنتم أحد رجلين إما صالح فالله يولي الصالحين وإما غير صالح

فلأترك له ما يستعين به على معصية الله قوموا عنى قال فلقدر أيت بعض ولده حمل على مائة
 فرس في سبيل الله يعني أعطاهما لمن يغزو عليها قلت هذا وقد كان خليفة المسلمين من أقصى
 المشرق بلاد الترك إلى أقصى المغرب بلاد الأندلس وغيرها ومن جزائر قبرص وثور
 الشام والعواصم كطرسوس ونحوها إلى أقصى اليمن وإنما أخذ كل واحد من أولاده من
 تركته شيئا يسيرا يقال أقل من عشرين درهما قال وحضرت بعض الخلفاء وقد أقسم تركته
 بنوه فأخذ كل واحد منهم ستمائة ألف دينار ولقد رأيت بعضهم يتكفف الناس أي يسأطهم
 بكفه وفي هذا الباب من الحكايات والوقائع المشاهدة في الزمان والمسموعة عما قبله
 ما فيه عبرة لكل ذي لب وقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الولاية أمانة
 يجب أدائها في مواضع مثل ما تقدم ومثل قوله لا يبي ذر رضى الله عنه في الأمانة أمانة
 وانها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها رواءه مسلم وروى
 البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ضيعت
 الأمانة انتظر الساعة قيل يا رسول الله وما ضاعتها قال إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر
 الساعة وقد أجمع المسلمون على معنى هذا فان وصى اليتيم وناظر الوقف ووكل الرجل
 في ماله عليه أن يتصرف له بلا صاحبه فالأصلح كما قال الله ولا تقر بأمال اليتيم إلا بالتي هي
 أحسن وله يقل إلا بالتي هي حسنة وذلك لأن الوالي راع على الناس بمنزلة راعي الغنم كما قال
 النبي صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام الذي على الناس راع
 وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته والوالد راع في
 مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته والعبد راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته ألا فكلكم
 راع وكلكم مسؤول عن رعيته أخرجاه في الصحيحين وقال صلى الله عليه وسلم ما من راع
 يستر عيه الله رعيته يموت يوم يموت وهو غاش لها الأحرارم الله عليه راحة الجنة رواء مسلم
 * ودخل أبو مسلم الخولاني على معاوية بن أبي سفيان فقال السلام عليك أيها الأمير
 فقالوا قل السلام عليك أيها الأمير فقال السلام عليك أيها الأمير فقالوا قل أيها الأمير فقال
 السلام عليك أيها الأمير فقال معاوية دعوا أبا مسلم فإنه أعلم بما يقوله

فقال انما انت اجبر استأجرك رب هذه الغنم لرعايتها فان انت هبأت جريهاها وداويت مرضاها وحبست اولاهاعلى اخرهاها وراك سيدها اجرك وان انت لم تنأجرهاها ولم تدأو مرضاهاها ولم تحبس اولاهاعلى اخرهاها عاقبك سيدها وهذا ظاهر فى الاعتبار فان الخلق عباد الله والولاية نواب الله على عبادهم وهم وكلاء العباد على نفوسهم بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر ففهم معنى الولاية والوكالة ثم الولي والوكيل متى استتاب في أموره رجلا وترك من هو أصاح للتجارة أو الاستقرار منه وباع السلعة بثمن وهو يجد من يشترىها بخير من ذلك الثمن فقد خان صاحبه لا سيما ان كان بين من طاباه وبينه مودة أو قرابة فان صاحبه يفضله ويذمه ويرى انه قد خانته وداهن قريبه أو صديقه

﴿فصل﴾ اذا عرف هذا فليس غايته ان يستعمل الأصاح الموجود وقد لا يكون في وجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الامثل فالامثل في كل منصب بحسبه واذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام وأخذ له ولاية بحقه فقد أدى الامانة وقام بالواجب في هذا وصار في هذا الموضع من أئمة العدل والمقسطين عند الله وان احتل بعض الامور بسبب من غيره اذا لم يمكن الا ذلك فان الله يقول فاتقوا الله ما استطعتم وية قول لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقال في الجهاد فقاتل في سبيل الله لا تكلف الانفسك وحرص المؤمنين وقال يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم فمن أدى الواجب المقدور عليه فقد اهتدى وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم آخر جاء في الصحيحين لكن ان كان منه عجز ولا حاجة اليه أو خيانة عوقب على ذلك وينبغي أن يعرف الأصاح في كل منصب فان الولاية لها ركنان القوة والامانة كما قال تعالى ان خير من استأجرت القوي الامين وقال صاحب مصر ليوسف عليه السلام انك اليوم لابد انما تكين أمين وقال تعالى في صفة جبريل انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين والقوة في كل ولاية بحسبها فالتوة في امارة الحرب ترجع الى شجاعة القلب والى الخبرة بالحروب والمخادعة فيها فان الحرب خدعة والى القدرة على أنواع القتال من ربي وطعن وضرب وركوب وكر وفر ونحو ذلك كما قال الله تعالى

واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وقال النبي صلى الله عليه وسلم ارموا
واركبوا وان ترموا أحب الى من أن تركبوا ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا وفي رواية
فهي اعمه جده هارواه مسلم والقوة في الحكم بين الناس ترجع الى العلم بالعدل الذي دل
عليه الكتاب والسنة والى القدرة على تنفيذ الاحكام والامانة ترجع الى خشية الله
وأن لا يشتري بآياته مثقالا وترك خشية الناس وهذه الخصال الثلاث التي اتخذها الله على
كل حكم على الناس في قوله تعالى فلا تخشوا الناس واخشوا في ولا تشتروا بها نفوسكم فلا يبيع
ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم القضاة
ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فرجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل
قضى بين الناس على جهل فهو في النار ورجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ورواه أهل
السنن والقاضى اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهم سواء كان خليفة أو ساطعاً أو نائباً
أو والياً وكان منصوباً يقضى بالشرع أو نائباً له حتى من يحكم بين الصديان في الخطوط اذا
تجاروا وهكذا ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر

فصل في اجتماع القوة والامانة في الناس قليل ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يقول اللهم أشكو اليك جلد الفاجر وعجز البقة فالواجب في كل ولاية الاصلاح بحسبها فاذا
عين رجلاً واحداً اعظم امانة والآخراً اعظم قوة قدم انهما مالئك الولاية وأقلهما ضرراً
فيما يقدم في امارة الحروب الرجل القوي الشجاع وان فيه كان فجور على الرجل الضعيف
العاجز وان كان أميناً كما سئل الامام أحمد عن الرجلين يكونان أميرين في الفز وواحدهما
قوي فاجر والآخر صالح ضعيف مع أيهما يغزي فقال أما الفاجر القوي فقوته للمسلمين
وفجوره على نفسه وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين فيغزي مع
القوي الفاجر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر
وروى باقوا من الاخلاق لهم فاذا لم يكن فاجراً كان أولى بامارة الحرب بمن هو أصلح منه في
الدين اذا لم يسد مسده ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعمل خالد بن الوليد على
الحرب منهذاً أسلم وقال ان خالد أسيف سله الله على المشركين مع أنه أحياناً كان قديعاً

ما ينكره النبي صلى الله عليه وسلم حتى أنه مرة رفع يديه إلى السماء وقال اللهم اني أبرأ إليك مما فعل خالد لما أرسله إلى جذيمة فقتلهم واخذ أموالهم بنوع شبهة ولم يكن يجوز ذلك وأنكره عليه بعض من معه من الصحابة حتى واداهم النبي صلى الله عليه وسلم وضمن أموالهم ومنع هذا فما زال يقدمه في أماراة الحرب لأنه كان أصلح في هذا الباب من غيره وفعل ما فعل بنوع تأويل وكان أبوذر رضي الله عنه أصلح منه في الأمانة والصدق ومع هذا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا أباذر اني أراك ضعيفا واني أحب لك ما أحب لنفسي لا تأمرن علي اثنين ولا تأمرن مال يتيم رواه مسلم نهي أباذر عن الأماراة والولاية لأنه رأى ضعيفا مع أنه قد روى ما انطأ الخضراء ولا قلت انبراء أصدق لهجة من أبيذر وأمر النبي صلى الله عليه وسلم مرة عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل استعطافا لآقاربه الذين بعثه إليهم على من هم افضل منه وأمر أسامة بن زيد لاجل نأرايه ولذلك كان يستعمل الرجل المصلحة راجحة مع أنه قد كان يكون مع الأمير من هو افضل منه في العلم والاعسان وهكذا أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه ما زال يستعمل خالد في حرب اهل الردة وفي فتوح العراق والشام وبدت منه هفوات كان له فيها تأويل وقد ذكر له عنه أنه كان له فيها هوى فلم يعزله من اجلها بل عتبه عليها رجحان المصلحة على المفسدة في بقائه وان غيره لم يكن يقوم مقاومه لان المتولى الكبير اذا كان خلقه يميل الى اللين فينبغي ان يكون خلق نائبه يميل الى الشدة واذا كان خلقه يميل الى الشدة فينبغي ان يكون خلق نائبه يميل الى اللين ليعتدل الامر وهذا كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يؤثر استنابة خالد وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤثر عزل خالد واستنابة أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه لان خالد كان شديدا كعمر بن الخطاب وأبا عبيدة كان ليئا كأبي بكر وكان الاصلح لكل منهما ان يولي من ولاه ليكون أمره معتدلا ويكون بذلك من خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو معتدل حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم أنا نبي الرحمة أنا نبي الملحمة وقال أنا نبي حرك القتال وأمتي وسط قال الله تعالى فيهم أشداء على الكفار وهما بينهم تراهم ركعا وحدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا وقال تعالى أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين

ولهذا لما تولى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حصارا كاملا في الولاية واعتدل منهما ما كان
ينسب إليهما في أحدى الطرفين في حياة النبي صلى الله عليه وسلم من لين أحدهما وشدّة
الآخر حتى قال فيهما النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وظهر
من أبي بكر من شجاعة القلب في قتال أهل الردة وغيرهم ما برز به على عمر وسائر الصحابة
رضي الله عنهم أجمعين وإن كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشدّ قدم الأمين مثل حفظ
الأموال ونحوها فاما استخراجها وحفظها فلا بد فيه من قوة وأمانة فيؤلى عليها شاد قوي
يستخرج بقوته وكتاب أمين يحفظها بخبرته وأمانته وكذلك في أمانة الحرب إذا أمر الأمير
بمشاورة أولى العلم والدين جمع بين المصلحتين وهكذا في سائر الولايات إذا لم تتم المصلحة
برجل واحد جمع بين عدد فلا بد من ترجيح الأصاح أو تعدد المولى إذا لم تقع الكتابة بواحد
تام ويقدم في ولاية القضاء العلم الأورع الأكفأ فإن كان أحدهما علم والآخر أورع قدم
فيما قد يظهر حكمه ويخاف في الهوى الأورع وفيما يبدق حكمه ويخاف في الاشتباه العلم
ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله يحب البصر الثافذ عند ورود الشبهات
ويحب العقل عند حلول الشهوات ويقدمان على الأكفأ إن كان القاضي مؤبداً أي دائما
من جهة وإلى الحرب أو العامة ويقدم الأكفأ إن كان القضاء يحتاج إلى قوة وإعانة للقاضي
أكثر من حاجته إلى مزيد العلم والورع فإن القاضي المطلق يحتاج أن يكون عالما عادلا قادرا
بل وكذلك كل وال للمسلمين فأى صفة من هذه الصفات نقصت ظهر الخلل بسببه
والكفاءة أما بظهر ورهة وأما باحسان ورغبة وفي الحقيقة فلا بد منهما * وسئل بعض
العلماء إذا لم يوجد من يولي القضاء إلا عالم فاسق أو جاهل دين فأيهما يقدم فقال إن كانت
الحاجة إلى الدين أكثر فغلبة الفساد قدم الدين وإن كانت الحاجة إلى الدين أكثر فغلبة
الحكومات قدم العالم وأكثر العلماء يقدمون ذا الدين فإن الأئمة متفقون على أنه لا بد في
المتولى من أن يكون عدلا أهلا للشهادة واختلّفوا في اشتراط العلم هل يجب أن يكون
مجتهدا أو يجوز أن يكون مقلدا أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل كمنهاتيسر على ثلاثة
أقوال وبسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع ومع أنه يجوز تولية غير الأهل

للضرورة اذا كان اصاح الموجود فيجب مع ذلك السعي في اصلاح الاحوال حتي
يكمل في الناس ما لا بد لهم منه من أمور الولايات والامارات ونحوها كما يجب على
المعسر السعي في وفاء دينه وان كان في الحال لا يطلب منه الا ما قدر عليه وكم يجب
الاستعداد للجهاد باعداد القوة ورباط الحيل في وقت سقوطه لا يجوز فان ما لا يتم الواجب
الا به فهو واجب بخلاف الاستطاعة في الحج ونحوها فانه لا يجب تحصيلها لان الوجوب
هناك لا يتم الا بها

(فصل) والمهم في هذا الباب معرفة الاصاح وذلك انما يتم بمعرفة مقصود الولاية ومعرفة
طريق المقصود فاذا عرفت المقاصد والوسائل تم الامر فانهذا الماغب على أكثر الملوك
مقصود الدنيا دون الدين قدموا في ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد وكان من يطلب رئاسة
نفسه يؤثر تقديم من يقيم رئاسته وقد كانت السنة ان الذي يصلي بالمسلمين الجمعة والجماعة
ويخطبهم هم أمراء الحرب الذين هم نواب ذي السلطان على الجند ولهذا انما قدم النبي صلى
الله عليه وسلم أبكر في الصلاة قدمه المسلمون في اماراة الحرب وغيرها وكان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا بعث أميراً على حرب كان هو الذي يؤمره بالصلاة بأصحابه وكذلك اذا
استعمل رجلاً نائباً على مدينة كما استعمل عتاب بن أسيد على مكة وعثمان بن أبي العاص على
الطائف وعلياً ومعاذاً وأبو موسى على اليمن وعمر بن حزم على نجران كان نائبه هو الذي
يصلي بهم ويقيم فيهم الحدود وغيرها مما يفعله أمير الحرب وكذلك كان خفافاً بعده ومن
بعدهم من الملوك الأمويين وبعض العباسيين وذلك لان أهم أمر الدين الصلاة والجهاد
ولهذا كانت أكثر الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والجهاد وكان اذا عاد
مريضاً يقول اللهم أشف عبدك يشهدك صلاة وينسلك عدواً وما بعث النبي صلى الله
عليه وسلم معاذاً الى اليمن قال يا معاذ ان أهم أمرك عندي الصلاة وكذلك كان عمر
بأن الخطاب رضي الله عنه يكتب الى عماله ان أهم أموركم عندي الصلاة فمن حافظ
عليها وحفظها أحفظ دينه ومن ضيعها كان من سواها من عمله أشد اضعاء وذلك لان
النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة عماد الدين فاذا أقام المتولي عماد الدين فالصلاة

تنهى عن الفحشاء والمنكر وهي التي تمن الناس على ما سواها من الطاعات كما قال الله تعالى
 واستعينوا بالصبر والصلاة وانها الكبيرة الاعلى الحاشية وقال سبحانه وتعالى يا أيها
 الذين امنوا استعينوا بالصبر والصلاة ان الله مع الصابرين وقال لئيبه وأمر أهلك
 بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للمتقوى وقال تعالى وما خلقت
 الجن والانس الا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون ان الله هو
 الرزاق ذو القوة المتين فالقصد الواجب بالولايات اصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم
 خسر واخسر انما ينافوا بغيرهم مانعوا به في الدنيا واصلاح ما لا يقوم الدين الا به من أمر
 دنياهم وهو نوعان قسم المال بين مستحقه وعقوبات المتدين فمن لم يستدأصلح له دينه
 ودنياه ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول انما سمعت عمالي اليكم ايماءوكم كتاب ربكم
 وسنة نبيكم ويقينوا اينسكم دينكم فلما تغيرت الرعية من وجهه والرياسة من وجهه تناقضت
 الامور فاذا اجتمع الراعي في اصلاح دينهم ودنياهم بحسب الامكان كان من أفضل أهل
 زمانه وكان من أفضل المجاهدين في سبيل الله فقد روي يوم من امام عادل أفضل من
 عبادة ستين سنة وفي مسند الامام أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أحب الخلق الى
 الله امام عادل وأفضلهم اليه امام جائر وفي صحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب
 نشأ في عبادة الله ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله
 اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ورجل دعته امرأة
 ذات منصب وجمال الى نفسها فقال اني أخاف الله رب العالمين ورجل تصدق بصدقة
 فأخفاها حتى لاتعلم شماله ما تنفق يمينه وفي صحيح مسلم عن عياض بن حماد رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الجنة ثلاثة سلطان مقسط ورجل رحيم رقيق
 القلب بكل ذي قربى ومسلم ورجل غنى عفيف متصدق وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم
 أنه قال الساعي على الصدقة بالحق كالمجاهد في سبيل الله وقد قال الله تعالى يا أيها المرءة بالجهاد
 وقتلواهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله وقيل للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول

الله الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقا تل رباء فأى ذلك فى سبيل الله فقال من
 قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو فى سبيل الله أخرجاه فى الصيحين فالمقصود أن يكون
 الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الله اسم جامع لكلماته التي تضمنها كتابه
 وهكذا قال تعالى لقد أرسلنا رسلا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم
 الناس بالقسط فالمقصود من إرسال الرسل وأنزال الكتب أن يقوم الناس بالقسط
 فى حقوق الله وحقوق خلقه ثم قال تعالى وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع
 للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب فمن عدل عن الكتاب قوم بالحديد ولهذا
 كن قوام الدين بالمصنف والسيف وقدروي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما
 قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نضرب بهذا يعنى السيف من عدل عن هذا
 يعنى المصنف فإذا كان هذا هو المقصود فإنه يتوسل اليه بالأقرب فالأقرب وينظر فى
 الرجلين أيهما كان أقرب الى المقصود ولي فإذا كانت الولاية مثلاً امامة صلاة فقط قدم
 من قدمه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا فى
 القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم بهجرة فإن كانوا فى الهجرة
 سواء فأقدمهم سنوا لا يؤمن الرجل فى سلطانه ولا يجلس على تكرمه إلا باذنه رواه مسلم
 فإذا تكافأ رجلان أو خفي أصلحهما أقرع بينهما كما أقرع سبعة من أبي وقاص بين الناس
 يوم القادسية لما تشاجر وأعلى الأذان متابعة لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما فى النداء
 والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا فإذا كان التقدير بأمر الله إذا
 ظهر وبفعله وهو ما يرجح به القرعة إذا خفي الأمر كما التولى قد أدى الأمانات فى
 الولايات الى أهلها

فصل القسم الثانى من الأمانات الاموال كما قال تعالى فى الديون فإن أمن بعضكم بعضاً
 فليؤد الذي أؤتمن أمانيه وليثق الله به ويدخل فى هذا القسم الاعيان والديون الخاصة
 والعامة مثل رد الودائع ومال الشريك والموكل والمضارب ومال المولى من اليتيم وأهل
 الوقف ونحو ذلك وكذلك وفاء الديون من ائمان المبيعات وبذل القرض وصدقات النساء

وأجور المنافع ونحو ذلك وقد قال الله تعالى إن الإنسان خلق هادوا إذا مسه السر جزوعا
 وإذا مسه الخير منوعا إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون والذين في أموالهم حق
 معلوم للسائل والمحروم إلى قوله والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون وقال تعالى
 أنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما
 أي لا تخاصم عنهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لم أدا الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من
 خانك وقال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن من أمنه المسلمون على دماءهم وأموالهم
 والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والنافع من هجرته ما نهي الله عنه والنجاة من
 جاهد نفسه في ذات الله وهو حديث صحيح في بعضه في الصحيحين وبعضه في سنن الترمذي
 وقال صلى الله عليه وسلم من أخذ أموال الناس يريد أداءها أداه الله عنه ومن أخذها
 يريد اتلافها اتلفه الله رواه البخاري وإذا كان الله قد أوجب أداء الأمانات التي
 قبضت بحق ففيه تنبيه على وجوب أداء الغصب والسرقة والخيانة ونحو ذلك من
 المظالم وكذلك أداء العارية وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وقال
 في خطبته العاريتة مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم إن الله قد
 أعطي كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وهذا القسم يتناول الولاية والرعية ففيه
 كل منهما أن يؤدي إلى الآخر ما يجب أدائه إليه فعلى ذي السلطان ونوابه في المعطاء أن
 يؤتوا كل ذي حق حقه وعلى حبيسة الأموال كاهل الديوان أن يؤدي إلى ذي
 السلطان ما يجب إيتائه إليه وكذلك على الرعية الذين يجب عليهم الحقوق وليس للرعية أن
 يطلبوا من ولاة الأموال ما لا يستحقونه فيكونون من جنس من قال الله تعالى فيه ومنهم
 من ياءزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوانا لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ولو
 أنهم رضوا ما آتاهم الله ورضو له وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله أنا إلى الله
 راعبون أمم الصدقات للفقراء والمساكين والعمالين عليهم أو المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
 والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ولهم أن ينعوا
 السلطان ما يجب دفعه إليه من الحقوق وإن كان ظالما كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم

لما ذكر جور الولاة فقال أدوا إليهم الذي لهم فان الله سائلهم عما استرعاهم في الصحيحين
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كانت بنو إسرائيل تسوسهم
الأنبياء كلها ذلك نبي خلفه نبي وأنه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء ويكثرون قالوا فما
تأمرنا قال أوفوا ببيعة الأول فالأول ثم أعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم
وفيه ما عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنكم سترون
بعدي أئمة وأمورا تتكرونها قالوا فما تأمرنا يا رسول الله قال أدوا إليهم حقهم واسألوا
الله حقكم وليس لولا ذالأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كآية سم السالك ملكه فانما
هم أمناء ونواب وكلاء ليسوا ملاكاً قال النبي صلى الله عليه وسلم إني والله لا أعطي أحدا ولا
أمنع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه
فهذا رسول رب العالمين قد أحسب أنه ليس بالمنع والعطاء بأرادته واختياره كما يفعل ذلك
الملك الذي أيسر له التصرف في ماله وكما يفعل ذلك المملوك الذين يعطون من أحبوا ويمنعون
من أحبوا وانما هو عبد الله يقسم المال بأمره فيضه حيث أمره الله تعالى وهكذا قال
رجل لعمر بن الخطاب يا أمير المؤمنين لو سمعت على نفسك في الفتنة من مال الله تعالى فقال
له عمر أتدري ما مثبي ومثلك هؤلاء كمثل قوم كانوا في سفر فجمعوا منهم الأفساس و إلى
واحد ينقده عليهم فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من أموالهم وحمل مرأة إلى عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه مال عظيم من الخمس فقال إن قوماً أدوا الأمانة في هذا المنة فقال
له بعض الخاضعين إنك أديت الأمانة إلى الله تعالى فأدوا إليك الأمانة ولورت رتعا
وينبغي أن يعرف أن أولي الأمر كالسوق مانفق فيه جلب إليه هكذا قال عمر بن عبد
العزيز رضي الله عنه فان نفق فيسه الصدق والبر والعدل والأمانة جلب إليه ذلك وإن
نفق فيه الكذب والفجور والجور والخيانة جلب إليه ذلك والذي على ولي الأمر أن يأخذ
المسال من حله ويضعه في حقه ولا يمتعه من مستحقه وكان علي بن أبي طالب رضي الله
عنه إذا بلغه أن بعض نوابه ظلم يقول اللهم إني لم آمرهم أن يظلموا خلقك ولا يتركوأحقك
(فصل) الأموال السلطانية التي أصلا في الكتاب والسنة ثلاثة أصناف الغنمة والصدقة

والنبي فاما الغنيمة فهو المال المأخوذ من الكفار بالقتال ذكرها الله في سورة الانفال التي
أنزلها في غزوة بدر وسماها أنفالا لانها زبادة في أموال المسلمين فقال يسألونك عن
الانفال قل الانفال لله والرسول الي قوله واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة
والرسول ولذي القربى واليتامي والمساكين وابن السبيل الآية وقال فكلوا مما غنمتم
حلالا طيبا واتقوا الله ان الله غفور رحيم وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خمساً لم يسبق لها مثيل بغير حساب
شهر وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فإني من أمتي أدركته الصلاة فليصل
وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة
وبعثت إلى الناس عامة وقال النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى
يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رحمتي وجعل النل والصبغ
على من خالف أمري ومن تشبه بقوم فهو منهم رواد أحمد في المستند عن ابن عمر
واستشهد به البخاري قالوا جب في الغنم خمساً لله وللرسول ولذي القربى وللمسلمين
تسالى وقسمه الباقي بين الغنائمين قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الغنيمة لمن شهد الواقعة
وهم الذين شهدوها للقتال قاتلوا أو لم يقاتلوا ويوجب قسمها بينهم بالسيف فلا يجزيه
أحد لا لرياسته ولا لنسبه ولا لفضله كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يقدسونها
وفي صحيح البخاري ان سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رأى له فصلاً على من دونه فقال
النبي صلى الله عليه وسلم هل تصرون وترزقون الا بضعة فائتكم وفي مسند أحمد عن
سعد بن أبي وقاص قال قلت يا رسول الله الرجل يكون حامية القوم يكون سهمه وسهم
غيره سواء قال بئس لك أمك ابن أم سعد وهل ترزقون وتصرون الا بضعة فائتكم
وما زالت الغنائم تقسم بين الغنمين في دولة بني أمية وبني العباس لما كان المسلمون يغزون
الروم والترك والبربر لكن يجوز للامام أن ينفل من ظهره زيادة نكايه كسرية تسرت
من الجيش أو رجل صعد حصناً طاليا ففتحها أو حمل على مقدم العدو وقتله فهزم العدو
ونحو ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه كانوا ينفلون لذلك وكان ينفل السرية

في البداية الربع بعد الخمس وفي الرجة الثالث بعد الخمس وهذا النفل قال بعض العلماء
 أنه يكون من الخمس وقال بعضهم أنه يكون من خمس الخمس لئلا يفضل بعض الغنائم على
 بعض والصحيح أنه يجوز من أربعة الاخماس وإن كان فيه تفضل بعضهم على بعض
 لمصلحة دينية لا لهوي النفس كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة وهذا قول
 فقهاء الشام وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم وعلى هذا فقد قيل أنه ينفل الربع والثالث
 بشرط وغير شرط وينفل الزيادة على ذلك بالشرط مثل أن يقول من دأى على قلة
 فله كذا ومن جاء برأس فله كذا ونحو ذلك وقيل لا ينفل زيادة على الثالث ولا ينفل
 الا بالشرط وهذا قولان لا احمد وغيره وكذلك على القول الصحيح الامام أن
 يقول من أخذ شيئا فهو له كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد قال ذلك في
 غزوة بدر إذا رأى ذلك مصالحة راجحة على المفسدة وإذا كان الامام يجمع الغنائم ويقسمها
 لم يجز لأحد أن يقل منها شيئا ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة فإن الغلول خيانة ولا تجوز
 النهبة فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فاذا ترك الامام الجمع والقسمة وأذن في
 الأخذ أذن جائز فمن أخذ شيئا بلا عدوان حل له بعد تخميسه وكادل على الأذن فهو أذن
 وأما إذا لم يأذن وأذن إذا غاب جاز لا لئلا ينسأ أن يأخذ مقدار ما يصبه بالقسمة
 متحررا بالعدل في ذلك ومن حرم على المسلمين جمع المغنم والحال هذه وإباح للامام
 أن يفعل فيها ما يشاء فقد يقابل القولان فقابل الطرفين ودين الله وسط والعدل في القسمة
 أن يقسم لأرجل سهم وللأفارس ذى الفرس العربي ثلاثة أسهم سهم له وسهمان للفرسه
 هكذا قسم النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر ومن الفقهاء من يقول للأفارس سهمان والاول
 هو الذي دلت عليه السنة الصحيحة ولأن الفرس يحتاج الى مؤنة نفسه وسائسه ومنفعة
 الفارس به أكثر من منفعة راجلين ومنهم من يقول يسوى بين الفرس العربي والمهجين
 في هذا ومنهم من يقول بل المهجين يسهم لهم سهم واحد كما روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وأصحابه والفرس المهجين الذي تكون أمه نبطية ويسمي البرذون وبعضهم يسميه
 البنزي (١) سواء كان حصانا أو خصيا ويسمي الأكديش أو رمكة وهي الحجرة كان

السلف يعدون الحصان لقوته ووحدة ولا غارة والبيات الحجرة لانه ليس له صاحب
يذره المد وفي حترزون ولا سير الحصى لانه أصبح على السير واذا كان المغنوم ما لا قد كان
للمسلمين قبل ذلك من عقار أو منقول وعرف صاحبه قبل القسمة فانه يرد
اليه باجماع المسلمين وتوزيع المغنم وأحكامها فيها آثار وأقوال اتفق المسلمون
على بعضها وتنازعوا في بعض ذلك ليس هذا موضعها وإنما الغرض ذكر الجمل الجامعة
﴿فصل﴾ وأما الصدقات فهي ان سعى الله تعالى في كتابه فقد روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم ان رجلا سأله من الصدقة فقال ان الله لم ير في الصدقة بقم نبي ولا غيره
ولكن جزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك (فانفقوا والمساكين)
يجمعهم ما معنى الحاجة الى الكفاية فلا تحمل الصدقة لغنى ولا لقوى مكتسب (والعالمين
عليها) هم الذين يحبونها ويحفظونها ويكتبونها ونحو ذلك (والمؤلفة قلوبهم) سئد كرههم ان
شاء الله تعالى في مال الفاء (وفي الرقاب) يدخل فيه اعانة المكاتبين واقتداء الاسرى وعق
الرقاب هذا أقوى الأقوال فيها (والغارمين) هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاءها
فيعطون وفاء ديونهم ولو كان كثيرا إلا ان يكونوا غرموه في معصية الله تعالى
فلا يعطون حتى يتوبوا (وفي سبيل الله) وهم الغزاة الذين لا يعطون من مال الله
ما يكفيمهم لغزوهم فيعطون ما يغزون به أو تمام ما يغزون به من خيل وسلاح ونفقة
وأجرة والحج من سبيل الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (وابن السبيل) هو المحتار
من بلد الى بلد

﴿فصل﴾ وأما الفاء فأصله ما ذكره الله تعالى في سورة الحشر التي أنزلها الله في غزوة بني
النضير بعد بدر من قوله تعالى وما أفاء الله على رسوله منهم فساؤ جزئهم عليه من خيل ولا
وكاب ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء والله على كل شيء قدير ما أفاء الله على رسول من
أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة
بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم الرسول فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد

العقاب للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شغ نفسه فأولئك هم المفلحون والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم فذكر سبحانه وتعالى المهاجرين والانصار والذين جاؤا من بعدهم على ما وصف فدخل في الصنف الثالث كل من جاء على هذا الوجه الى يوم القيامة كما دخلوا في قوله تعالى والذين آمنوا من بعدهم هاجروا وحاجبوا معكم فأولئك منكم وفي قوله والذين اتبعوهم باحسان وفي قوله وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم ومعنى قوله فأؤجفتم عليه من خيل ولا ركاب أى ما حر كتم ولا سقم خيلا ولا ابلا ولهذا قال الفقهاء ان الفىء هو ما أخذ من الكفار بغير قتال لان الجفاف الحيل والر كاب هو معنى القتال وسعى فياً لان الله أفاءه على المؤمنين أى رده عليهم من الكفار فان الاصل ان الله تعالى انما خلق الاموال اعانة على عبادته لانه انما خلق الخلق لعبادته فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبدوها وأموالهم التي لم يستعينوا بها على عبادته لعبادته المؤمنين الذين يعبدونه ووافاء اليهم ما يستحقونه كما يعادى على الرجل ما غصب من ماله وان لم يكن قبضه قبل ذلك وهذا مثل الجزية التي على اليهود والنصارى والمسال الذي يصالح عايبه العدو أو يهدونه اليه سلطان المسلمين كالحمل الذي يحمل من بلاد انصارى ونحوهم وما يؤخذ من تجار أهل الحرب وهو العشر ومن تجار أهل الذمة اذا تجروا في غير بلادهم وهو نصف العشر هكذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يأخذ وما يؤخذ من أموال من ينقض العهد منهم والخراج الذي كان مضمرا وبقي الاصل عايبهم وان كان قد صار بعضهم على بعض المسلمين ثم انه يجتمع مع الفىء جميع الاموال السلطانية التي ليست بالناس المسلمين كالأموال التي ليس لها مالك معين مثل من مات من المسلمين وليس له وارث مسلمين وكالغصب والمواري والودائع التي تسند معرفة أصحابها وغير ذلك من أموال

المسلمين العقار والمنقول فهذا ونحوه مال المسلمين وانما ذكر الله تعالى في القرآن التي فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يموت على عهده ميت الاول واورث معين لظهور الانساب في أصحابه وقدمات مرة رجل من قبيلة فدفع ميراثه الى اكبر تلك القبيلة أي اقربهم نسباً الي جدهم وقد قال بذلك طائفة من العلماء كأحمد في قول منصوص وغيره ومات رجل لم يخلف الا عتيقاً له فدفع ميراثه الي عتيقه وقال بذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ودفع ميراث رجل الي رجل من أهل قريته وكان صلي الله عليه وسلم هو وخلفاؤه يتوسعون في دفع ميراث الميت الي من بينه وبينه سبب كما ذكرناه ولم يكن يأخذ من المسلمين الا الصدقات وكان يأمرهم أن يجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم كما أمر الله به في كتابه ولم يكن للاموال المقبوضة والمقسومة ديوان جامع علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه بل كان يقسم المال شيئاً فشيئاً فلما كان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كثر المال واتسعت البلاد وكثر الناس فجعل ديوان العطاء للمقاتلة وغيرهم وديوان الجيش في هذا الزمان مشتمل على أكثره وذلك الديوان هو أهم دواوين المسلمين وكان للامصار دواوين الحراج والفي علم يقبض من الاموال وكان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يحاسبون العمال على الصدقات والفي وغير ذلك فصارت الاموال في هذه الازمان وما قبلها ثلاثة أنواع نوع يستحق الامام قبضه بالكتاب والسنة والاجماع كما ذكرناه وقسم يحرم أخذه بالاجماع كالجنایات التي تؤخذ من أهل القرية لبيت المال لاجل قتل بينهم وان كان له وارث أو على حدار تكب وتسقط عنه العقوبة بذلك وكالمكوس التي لا يسوغ وضعها اتفاقاً وقسم فيه اجتهاد وتنازع كمال من له ذرهم وليس بذی فرض ولا عصبية ونحو ذلك وكثيرا ما يقع الظلم من الولاة والرعية هؤلاء يأخذون ما لا يحل وهو لا يمنعون ما يجب كما قد تظالم الجند والفلاحون وما قد يترك بعض الناس من الجهاد ما يجب وتكثروا لولاة من مال الله بما لا يحل كنزوه وكذلك العقوبات غلبت اداء الاموال فانه قد يترك منها ما يباح أو يجب وقد يفعل ما لا يحل والاصل في ذلك انه كل من عليه مال يجب اداؤه كرجل عنده ودیعة أو مضاربة أو شركة أو مال لموكله أو ماله

يقيم أموال وقف أو مال ليت المال أو عنده دين هو قادر على أدائه فإنه إذا امتنع من أدائه الحق الواجب من عين أو دين وعرف أنه قادر على أدائه فإنه يستحق العقوبة حتى يظهر المال أو يدل على موضعه فإذا عرف المال وصير في الجبس فإنه يستوفي الحق من المال ولا حاجة إلى ضربه وإن امتنع من الدلالة على ماله ومن الإبقاء ضرب حتى يؤدي الحق أو يملك من أدائه وكذلك لو امتنع من أداء النفقة الواجبة عليه مع القدرة عليها لماروي عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لي الواجد يحل عرضه وعقوبته رواه أهل السنن وقال صلى الله عليه وسلم ملأ الغني ظمأ آخر جاهد في الصحيحين والي هو المظل والظالم يستحق العقوبة والتعزير وهذا أصل متفق عليه أن كل من فعل محرماً أو ترك واجباً استحق العقوبة فإن لم تكن مقدرة بالشرع كانت تعزيراً يجتهد فيه ولي الأمر فيعاقب الغني المماطل بالجلس فإن أصر عوقب بالضرب حتى يؤدي الواجب وقد نص على ذلك الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم رضي الله عنهم ولا أعلم فيه خلافاً وقد روي البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح أهل خيبر على الصفراء واليضاء والسلاح سأل بعض اليهود وهو سمية عنهم يحيى بن أخطاب عن كنز مال يحيى بن أخطاب فقال أذهبته النفقات والحروب فقال العهد قريب والمسال أكثر من ذلك فدفع النبي صلى الله عليه وسلم سمية إلى الزبير فمسه بعسذاب فقال قد رأيت حياً يطوف في خربة ههنا فذهبوا فطافوا فوجدوا المساك في الخربة وهذا الرجل كان ذمياً والذمي لا تحل عقوبته إلا بحق وكذلك كل من كتم ما يجب إظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك يعاقب على ترك الواجب وما أخذ ولا أموال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق فأولى الأمر العادل استخراجه منهم كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه هدايا العمال غلول وروي إبراهيم الحارثي في كتاب الهدايا عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هدايا الأمراء غلول وفي الصحيحين عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له ابن اللاتية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا

أهدي الي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على العمل بمسا ولا نال الله
 فيقول هذا لكم وهذا أهدي الي فها لا جالس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهم يهدي اليه أم لا
 والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بغير الرضاء أو
 بقرة لها خوار أو شاة تيمر ثم رفع يديه حتى رأينا عفرابطيه اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت
 ثلاثا وكذلك محابة الولاية في المعاملة من المباينة والمؤاجرة والمضاربة والمساواة والمزاورة
 ونحو ذلك من نوع الهدية ولهذا شاطر عمر بن الخطاب رضى الله عنه من عماله من كان له
 فضل ودين لا يتهم بخيانة وإنما شاطرهم لنا كانوا خصوا به لاجل الولاية من محابة
 وغيرها وكان الأمر يقتضي ذلك لأنه كان أمام عدل يقسم بالسوية فالما تميز الامام والرعية
 كان الواجب على كل انسان أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه ويترك ما حرم عليه ولا
 يحرم عليه ما أباح الله له وقد يتلى الناس من الولاية من يتمتع من الهدية ونحوها يتمكن بذلك
 من استيفاء المظالم منهم ويترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم فيكون من أخذ منهم عوضا
 على كلف ظلم وقضاء حاجة مباحة أحب اليهم من هذا فإن الأول قد باع آخرته بدينار غيره
 وأخسر الناس صفقة من باع آخرته بدينار غيره وإنما الواجب كلف الظلم عنهم بحسب القدرة
 وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا به من تبليغ ذي السلطان حاجاتهم وتعريفه
 بأمورهم ودلائله على مصالحهم وصرفه عن مفاسدهم بأنواع الطرق اللطيفة وغير اللطيفة
 كما يفعل ذو الأغراض من الكتاب ونحوهم في أغراضهم ففي حديث هناد بن أبي هالة
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أبلغوني حاجة من لا يستطيع
 إبلاغها فإنه من أبلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها ثبت الله قدميه على الصراط يوم
 تزل الأقدام وقد روى الامام أحمد وأبو داود في سننه عن أبي امامة الباهلي رضى الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شفع لأخيه شفاعته فأهدي له عليها هدية فقبلها
 فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا وروي إبراهيم الحارثي عن عبد الله بن مسعود رضى الله
 عنه قال سمعت أن يطلب الحاجة للرجل فيقضى له فيهدي اليه فيقبلها وروي أيضا عن
 مسروق أنه كان ابن زياد في مظلمة فردها فأهدي له صاحبها وصيفا فرد عليه وقال سمعت

ابن مسعود يقول من رد عن مسلم مظلمة فرأى عليها قليلاً أو كثيراً فهو سحت فقلت يا أبا
 عبد الرحمن ما كنت ترى السحت إلا الرشوة في الحكم قال ذلك كفر فأما إذا كان ولي
 الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به هو وذووه فلا ينبغي إطاعة واحد منهما إذ
 كل منهما ظالم كلص سرق من لص وكالطائفين المقتلتين على عصية وورثاسة ولا يحل
 للرجل أن يكون عوناً على ظلم فإن التعاون نوعان تعاون على البر والتقوى من الجهاد
 وإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وإعطاء المستحقين فهذا أمر الله به ورسوله ومن
 أمسك عنه خشية أن يكون من أعوان الظلمة فقد ترك فرضاً على الأيمان أو على
 الكفاية متوهماً أنه متورع وما أكثر ما يشبه الحين والفشل بالورع إذ كل منهما كف
 وإمساك والثاني تعاون على الإثم والعدوان كالإطاعة على دم معصوم أو أخذ مال معصوم
 أو ضرب من لا يستحق الضرب ونحو ذلك فهذا الذي حرمه الله ورسوله نعم إذا كانت
 الأموال قد أخذت بغير حق وقد تمرد بها إلى أصحابها ككثير من الأموال السلطانية
 فالإطاعة على صرف هذه الأموال في مصالح المساكين كسداد الثغور ونفقة المقاتلة ونحو
 ذلك من الإطاعة على البر والتقوى إذ الواجب على السلطان في هذه الأموال إذا لم يمكن
 معرفة أصحابها وردها عليهم ولا على ورثتهم أن يصرفها مع التوبة إن كان هو الظالم إلى
 مصالح المسلمين هذا هو قول جمهور العلماء كلاك وأبي حنيفة وأحمد وهو منقول عن غير
 واحد من الصحابة وعلى ذلك دلت الأدلة الشرعية كما هو منصوص في موضع آخر وإن
 كان غيره قد أخذها فعليه هو أن يفعل بها ذلك وكذلك لو امتنع السلطان من ردها كانت
 الإطاعة على اتفاقها في مصالح أصحابها الأولى من تركها يسد من يضعها على أصحابها وعلى
 المسلمين فإن مدار الشريعة على قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم المفسر لقوله اتقوا الله
 حق تقاته وعلى قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أخرجه
 في الصحيحين وعلى أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها وتبجيل المفسد وتقليلها فإذا
 نذر ختم كان تحصيل أعظم المصالحين يتفويت أدناها ودفع أعظم المفسدين مع احتمال
 أدناها هو المشرع والمعين على الإثم والعدوان من أعان الظالم على ظلمه إماماً من أعان

المظلوم على تخفيف الظلم عنه أو على أداء المظلمة فهو وكيل المظلوم لا وكيل الظالم بنزلة الذي يقرضه أو الذي يتوكل في حمل المال له إلى الظالم مثال ذلك ولي اليتيم والوقف إذا طاب ظالم منه ما لا فاجتهدي دفع ذلك بال أقل منه إليه أو إلى غيره بعد الاجتهاد التام في الدفع فهو محسن وما على المحسنين من سبيل وكذلك وكيل المالك من المتادين والكتاب وغيرهم الذي يتوكل لهم في العقد والقبض ودفع ما يطلب منهم لا يتوكل للظالمين في الأخذ وكذلك لو وضعت مظلمة على أهل قرية أو درب أو سوق أو مدينة فتوسط رجل محسن في الدفع عنهم بغاية الامكان وقسطها بينهم على قدر طاقتهم من غير محاباة لنفسه ولا غيره ولا ارتشاء بل توكل لهم في الدفع عنهم والاعطاء كان محسناً لكن الغالب أن من يدخل في ذلك يكون وكيل الظالمين محايياً مرتشياً مخفراً لمن يريد وأخذاً ممن يريد وهذا من أكبر الظلمة الذين يحشرون في توايت من نارهم وأعوانهم وأشباهم ثم يقذفون في النار

(فصل) وأما المصارف فالواجب أن يبتدأ في القسمة بالاهم فالاهم من مصالح المسلمين العامة كقطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة فمنهم المقاتلة الذين هم أهل الصرة والجهاد وهم أحق الناس بالفيء فإنه لا يحصل الا بهم حتى تختلف الفقهاء في مال الفيء هل هو مختص بهم أو مشترك في جميع المصالح وأما سائر الاموال السلطانية فجميع المصالح وفاقا لالماخص به نوع كالصدقات والمغسّم ومن المستحقين ذو الولايات عليهم كالولاية والقضاة والعلماء والسعاة على المال جمعاً وحفظاً وقسمة ونحو ذلك حتى أئمة الصلاة والمؤذنين ونحو ذلك وكذلك كذا صرفه في الاثمان والاجور لما يعينه من سداد النفور بالكراع والسلاح وعمارة ما يحتاج الى عمارته من طرقات الناس كالجسور والقناطر وطرقات المياه كالانهار ومن المستحقين ذو الحاجات فان الفقهاء قد اختلفوا هل يقدمون في غير الصدقات من الفيء ونحوه على غيرهم على قولين في مذهب أحمد وغيره منهم من قال يقدمون ومنهم من قال المال استحق بالاسلام فيشتركون فيه كإيشترك الوريثة في الميراث والصحيح انهم يقدمون فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم ذوي الحاجات كما قدمهم في مال بني النضير وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليس أحسن

أحق بهذا المال من أحداً منها هو الرجل وساقته والرجل وعناقه والرجل وبلاؤه
والرجل وحاجته فجاءهم عمر رضى الله عنه أربعة أقسام ذوو السوابق الذين بساقتهم
حصل المال ومن يعنى عن المسلمين في جانب المنافع لهم كولاية الأمور والعلماء الذين
يجلبون لهم منافع الدين والدنيا أو يبلى بلاء حساساً في دفع الضرر عنهم كالمجاهدين
في سبيل الله من الأجناد والعيون من القضاة والمناجحين ونحوهم والرابع ذوو الحاجات
وإذا حصل من هؤلاء متبرع فقد أغنى الله به والأعطي ما يكفيه أو قدر عمله وإذا عرفت
أن العطاء يكون بحسب منفعة الرجل وبحسب حاجته في مال المصالح وفي الصدقات أيضاً
فما زاد على ذلك لا يستحقه الرجل إلا كما يستحقه نظراًؤه مثل أن يكون شريكاً في
غنيمة أو ميراث ولا يجوز للإمام أن يعطي أحداً ما لا يستحقه لهوى نفسه من قرابة بينهما
أو مودة ونحو ذلك فضلاً لأن يعطيه لأجل منفعة محرمة منه كمطية الخنثيين من الصبيان
المردان الأحرار والمماليك ونحوهم والبنات والمغنين والمساخر ونحو ذلك أو إعطاء
العراة من الكهانة والمنجسين ونحوهم لكن يجوز بل يجب الإعطاء للتأليف من يحتاج
إلى تأليف قلوبهم وإن كان هو لا يحل له أخذ ذلك كما أباح الله تعالى في القرآن العطاء للمؤلفة
قلوبهم من الصدقات وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفة قلوبهم من الفىء ونحوه
وهم السادة المطاعون في عشارتهم كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي الأقرع بن
حابس سبيد بنى تميم وعيينة بن حصن سبيد بنى فزارة وزيد الخير الطائي سبيد بنى نهران
وعاقمة بن علاثة العامري سبيد بنى كلاب ومثل سادات قریش من الطلقاء كصفوان
ابن أمية وعكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام
وعدد كثير ففي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال بعث على وهو باليمن
بذهبية فأتى بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين أربعة نفر الأقرع بن حابس الخنظلي وعيينة بن حصن الفزاري وعقمة بن علاثة
العامري ثم أحسبني كلاب وزيد الخير الطائي أحمد بن نهران قال ففضبت قریش
والأصهار فقالوا بعطي سنادي بنجد ويدعنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أنسا

فمات ذلك لئلا يهزم حياء رجل كالأحبة مشرف الوحيين غائر العينين نقي الجبين
محلوق الرأس فقال أتق الله يا محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطع الله ان
عصيته يأمنني اهل الارض ولا تأمنوني قال ثم ادر الرجل فاستأذن رجل من القوم في
قتله ويرون أنه خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من ضئضئ هذا
قوم ما يقرؤ القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان
يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وعن
رافع بن خديج رضي الله عنه قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بن
حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرب بن حابس كل انسان منهم مائة من
الابل وأعطى عباس بن مرادس ذلك فقال عباس بن مرادس

أتجمع ل نهبي ونهب العيب * مدين عينة والاقرب

وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرادس في المجمع

وما كنت دون امرء منهما * ومن يخفض اليوم لا يرفع

قال قائم له رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة رواة مسلم والعبيد اسم فرس له والمؤلفة
قلوبهم نوعان كافر ومسلم فالكافر امان ترجي بمعايته منفعة كاسلامه أو دفع مضرة اذا لم
يندفع الا بذلك والمسلم المطاع ترجي بمعايته المنفعة أيضا كحسن اسلامه أو اسلام نظيره أو
حماية المال بمن لا يعطيه الا خوف أو لنكاية في العدو أو كفضله عن المسلمين اذا لم
يشكف الا بذلك وهذا النوع من العطاء وان كان ظاهرا أعطاه الرؤساء وترك الضعفاء
كما يفعل الملوك فالاعمال بالنيات فاذا كان القصد بذلك مصلحة الدين وأهله كان من
جنس عطاء النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وان كان المقصود العلو في الارض والفساد
كان من جنس عطاء فرعون وانما ينكره ذوو الدين الفاسد كذى الخويصرة الذي
أنكره على النبي صلى الله عليه وسلم حتى قال فيه ما قال وكذلك حنابلة الخوارج أنكروا على
أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ما قصده بالمصاحبة من التحكيم وبحواسمه وماتر كه من
سبي نساء المسلمين وصبيانهم وهؤلاء امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم لان معهم ديننا

فاسد الاصلاح به دنيا ولا آخرة وكثيرا ما يشتهب الورع الفاسد بالجين والبخل فان كلاهما فيه ترك فيشتهب ترك الفساد خشية الله تعالى بترك ما يؤمر به من الجهاد والتفقه جينا وبخلا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم شر ما في المرء شحها لم وجبن خالع قال الترمذي حديث صحيح وكذلك قديرك الانسان العمل ظنا أو اظهار انه ورع وانما هو كبر وارادة للامو وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات بكلمة جامعة كاملة فان النية للعمل كالروح للجسد والافكل واحد من الساجد لله والساجد لشمس والقمر قد وضع حبه على الارض فصورتها واحدة ثم هذا أقرب الخلق الى الله تعالى وهذا أبعد الخلق عن الله وقد قال الله تعالى وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة وفي الاثر أفضل الايمان السماحة والصبر فلا يتم رعاية الخلق وسياستهم الا بالجد الذي هو العطاء والنجدة التي هي الشجاعة بل لا يصلح الدين والدنيا الا بذلك ولهذا كان من لا يقيم بهما سلبه الامر ونقله الى غيره كما قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله انا قاتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا القليل الانفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضرهم شيئا والله على كل شيء قدير وقال تعالى ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله فنكمن من يخيل ومن يخيل فانما يخيل عن نفسه والله الغني وأنتم الفقراء وان تولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم وقد قال الله تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى فعاق الامم بالانفاق الذي هو السخاء والقتال الذي هو الشجاعة وكذلك قال تعالى في غير موضع وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم وبين أن البخل من الكبار في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخجلون يساءلهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شرهم سيطوقون ما يخجلوا به يوم القيامة وفي قوله والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم الآية وكذلك الجبن في مثل قوله تعالى ومن يؤلمهم يومئذ يدبره الا له تحرف القتال أو متحيزا الى فئة فقد باء بنضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير وفي قوله تعالى ويخلفون بالله انهم

لنفسكم وما هم منكم واكثرهم قوم يفرقون وهو كثير في الكتاب والسنة وهذا ما
اتفق عليه اهل الارض حتى انهم يقولون في الامثال العامة لا طعنه ولا جفنة ويقولون
لا فارس الخيل ولا وجه العرب لكن افترق الناس هنا ثلاث فرق فريق غلب عليهم حب
البلوى في الارض والفساد فلم ينظروا في عاقبة المعاد ورأوا أن السلطان لا يقوم الا بعطاء
وقد لا يتأتى العطاء الا باستخراج أموال من غير حلها فصاروا تهايين وهايين وهؤلاء
يقولون لا يمكن أن يتولى على الناس الامن يأكل ويعطى فانه اذا تولى العفيف الذي لا يأكل
ولا يعطى سخط عليه الرؤساء وعزلوه ان لم يضره في نفسه وماله وهؤلاء نظر وافي
عاجل دنياهم وأهلوا الآجل من دنياهم وآخرتهم فعاقبتهم عاقبة رديئة في الدنيا
والآخرة ان لم يحصل لهم ما يصالح عاقبتهم من توبة ونحوها وفريق عندهم خوف من الله
تعالى ودين يمنعهم عما يعتقدونه قبيحا من ظلم الخلق وفعل المحارم فهذا أحسن
واجب لكن قد يعتقدون مع ذلك أن السياسة لا تتم الا بما يفعله أولئك من الحرام
فيجتمعون ويمنعون عنهم طالقاً وربما كان في نفوسهم جبن أو بخل أو ضيق خلق عاصد
للسامعهم من الدين فيقومون أحياناً في ترك واجب يكون تركه أضر عليهم من بعض
المحرّمات أو يقيمون في النهي عن واجب يكون النهي عنه من النقص عن سبيل الله وقد
يكونون متأولين وربما اعتقدوا ان انكار ذلك واجب ولا يتم الا بالقتال فيقاتلون
المسلمين كما فعلت الجوارح فهؤلاء لا تصالح بهم الدنيا ولا الدين الكامل لكن قد يصالح
بهم كثير من أنواع الدين وبعض أمور الدنيا وقد يعفي عنهم فيما اجتهدوا فيه فاخطوا
ويغفر لهم قصورهم وقد يكونون من الاخسرين اعمالاً الذين ضل سبيلهم في الحيات
الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وهذه طريقة من لا يأخذ نفسه ولا يعطي غيره ولا
يرى أنه يتألف الناس من الكبار والعجّار لا بمال ولا بنفع ويرى ان اعطاء المؤلفة قلوبهم
من نوع الجور والعطاء المحرم الفريق الثالث الامة الوسط وهم أهل دين محمد صلى الله
عليه وسلم وخلفاؤه على عامة الناس وخاصتهم الى يوم القيامة وهو اتفاق المال والمنافع للناس
وان كانوا رؤساء بحسب الحاجة الى صلاح الاحوال ولاقامة الدين والدنيا التي يحتاج اليها

الدين وعفته في نفسه فلا يأخذ ما لا يستحقه فيجمعون بين التقوى والاحسان ان الله مع
الذين اتقوا والذين هم محسنون ولا تتم السياسة الدينية الا بهذا ولا يصلح الدين والدنيا الا
بهذه العارضة وهذا هو الذي يطعم الناس ما يحتاجون الي طعامه ولا يأكل هو الا الحلال
الطيب ثم هذا يكفيه من الاتفاق أقل مما يحتاج اليه الاولون فان الذي يأخذ لنفسه تطمع فيه
النفس ما لا تطمع في العفيف ويصاح به الناس في دينهم ما لا يصاحون بالثاني فان العفة مع
القدرة تقوى حرمة الدين وفي الصحيحين عن أبي سفيان بن حرب أن هرقل ملك الروم
قال له عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا يأمركم بأمر فاعملوا به وإذا ينهى عن شيء فاجتنبوا
وفي الآثار ان الله أوحى الي ابراهيم الخليل عليه السلام يا ابراهيم أتدري لم آخذتك خليلًا
لاني رأيت العطاء أحب اليك من الاخذ وهذا الذي ذكر ذكرناه في الرزق والعطاء الذي
هو السخاء وبذل المنافع نظير في الصبر والغضب الذي هو الشجاعة ودفع المضار وان الناس
ثلاثة أقسام قسم يفضون لنفوسهم ولربهم وقسم لا يفضون لنفوسهم ولربهم والثالث
وهو الوسط أن يفض لربه لنفسه كفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت
ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده خادماله ولا امرأة ولا دابة ولا شيئاً قط
الا أن يحاكي في سبيل الله ولا ليل منه شيء فأتهم لنفسه قط الا أن تنتهك حرمة الله فاذا
انتهكت حرمة الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله فاما من يفض لنفسه لربه أو يأخذ
لنفسه ولا يعطي غيره فهذا القسم الرابع شر الخلق لا يصلح بهم دين ولا دنيا كما أن
الصالحين أرباب السياسة الكاملة هم الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات وهم
الذين يعطون ما يصلح الدين بمطائنه ولا يأخذون الا ما يبيع لهم ويفضون لربهم اذا
انتهكت محارمه ويعفون عن حظوظهم وهذه أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بذله ودفنه وهي أكمل الامور وكلما كان الله أقرب كان أفضل فليجتهد المسلم في
التقرب اليه بالجهود ويستغفر الله بعد ذلك من قسوته أو قصيره بعد أن يعرف كمال ما بعث الله
تعالى به محمد صلى الله عليه وسلم من الدين فهذا في قول الله سبحانه وتعالى ان الله يأمركم
أن تؤدوا الامانات الي أهلها والله أعلم

﴿فصل﴾ وأما قوله تعالى وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق وهما قسمان فالقسم الأول الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين بل منفعتهما المطلق للمسلمين أو نوع منهم وكانهم محتاج إليها وتسحي حدود الله وحقوق الله مثل حد قطع الطريق والسراق والزنا ونحوهم ومثل الحكم في الأموال السلطانية والوقوف والوصايا التي ليست لمعين فهذه من أهم الأمور والولايات ولهذا قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا بد للناس من إمامة برة كانت أو فاجرة فقيل يا أمير المؤمنين هذه البرة قد عرفت فما فساد بال الفاجرة فقال يقام بها الحدود وتأمين السبل ويجهدها العدو ويقسم بها النفي وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في قطع يد السارق هل يفتقر إلى مطالبة المسروق بماله على قولين في مذهب أحمد وغيره لكنهم يتفقون على أنه لا يحتاج إلى مطالبة المسروق بالحد بل اشترط بعضهم المطالبة بالمال كما لا يكون للسارق فيه شبهة وهذا القسم يجب إقامته على الشريف والوضيع والقوي والضعيف ولا يحل تعطيله لا بشقاعة ولا بهدية ولا بغيرهما ولا يحل الشفاعة فيه ومن عطاه لذلك وهو قادر على إقامته فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وهو ممن اشترى بآيات الله ثمنا قليلا روى أبو داود وفي سننه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ومن قال في مسلم دين ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال قيل يا رسول الله وما ردغة الخبال قال عصارة أهل النار فذكر النبي صلى الله عليه وسلم الحكم والشهداء والخصماء وهو لاء أركان الحكم وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن قريشا أتهمهم شأن الخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد قال يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله أنما هلك بنو إسرائيل أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه

الحد والذي نفس محمد يده لو أن فاطمة بنت محمد سرت لقطع يدها في هذه القصة
عبرة فإن أشرف بيت كان في قريش بطنان بنو مخزوم وبنو عبد مناف فلما وجب علي هذه
القطع بسرتها التي هي جحد الحارية علي قول بعض العلماء أو سرقة أخرى غير هذه علي
قول آخرين وكانت من أكبر القبائل وأشرف البيوت وشفع فيها حب رسول الله صلى
الله عليه وسلم أسامة غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنكر عليه دخوله فيما حرمه الله
وهو الشفاعة في الحد وشم ضرب المثل بسيدة نساء العالمين وقدر أها الله من ذلك فقال
لو أن فاطمة بنت محمد سرت لقطع يدها وقد روي أن هذه المرأة التي قطعت يدها
تابت وكانت تدخل بعد ذلك علي النبي صلى الله عليه وسلم في قضى حاجتها فقد روي أن
السارق إذا تاب سبقت يده إلي الجنة وإن لم يتب سبقت يده إلي النار وروي مالك في الموطأ
أن جماعة أمسكو الصالح فعهو إلي عثمان رضي الله عنه فقتلهاهم الزبير فكلهم فيه فقالوا إذا
رفع إلي عثمان فاشفع فيه عنده فقال إذا بلغت الحدود واليهان فلعن الله الشافع والمشفع
يعني الذي يقبل الشفاعة وكان صنفه وان بن أمية تأتمن علي ردائه في مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فجاءه لص فسرقه فاخذته فأثني به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقطع يده
فقال يا رسول الله أعلني ردائي تقطع يده أنا أهله قال فهلا قبل أن تأتيني به عفوت عنه
ثم قطع يده رواه أهل السنن يعني صلى الله عليه وسلم أنك وعفوت عنه قبل أن تأتيني به
لكن فأما بعد ان رفع إلي فلا يجوز تعطيل الحد لا بعفو ولا بشفاعة ولا به ولا غير ذلك
وهذا اتفاق العلماء فيما أعلم علي أن قاطع الطريق واللص ونحوهما إذا رفعوا إلي ولي الأمر
ثم تابوا بعد ذلك لم يسقط الحد عنهم بل يجب إقامته وإن تابوا فإن كانوا صادقين في التوبة
كان الحد كفارة لهم وكان تمكينهم من ذلك من تمام التوبة بمنزلة رد الحقوق إلي أهلها
والتمكين من استيفاء النصاص في حقوق الأدميين وأصل هذا في قول الله تعالى من
يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وكان الله
علي كل شيء مقبلاً فان الشفاعة أمانة الطالب حتي يصير معه شفعاً بعد ان كان وتراً فان
أعنته علي بر وتقوى كانت شفاعة حسنة وإن أعنته علي اثم وعدوان كانت شفاعة سيئة

والبر ما أمرت به والآنم ما نهيت عنه وإن كانوا كاذبين فإن الله لا يهدي كيدا الخائنين وقد قال الله تعالى أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم فاستثنى التائبين قبل القدرة عليهم فقط فالتائب بعد القدرة عليه باق فيعمر وجب عليه الحد للعموم والمفهوم والتعليل هذا إذا كان قد ثبتت بالبيننة فما إذا كان باقرا وجاء مقرا بالذنب ثابتا فهذا فيه نزاع مذكور في غير هذا الموضع وظاهر مذهب أحمد أنه لا يجب إقامة الحد في مثل هذه الصورة بل إن طلب إقامة الحد عليه أقيم وإن ذهب لم يقيم عليه حد وعلى هذا حمل حديث ما عزم بن مالك لما قال فهل أتركتهموه وحديث الذي قال أصبت حدا فأنقذه على مع آثارا آخر وفي سنن أبي داود والنسائي عن عبد الله بن عمر وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما يغني من حد فقد وجب وفي سنن النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حد يعمل به في الأرض خير لاهل الأرض من أن يقطر وأربعين صباحا وهذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من العدو كدليل عليه الكتاب والسنة فإذا أقيمت الحدود ظهرت طاعة الله ونقصت مصيبة الله تعالى فحصل الرزق والنصر ولا يجوز أن يؤخذ من الزاني أو السارق أو الشارب أو قاطع الطريق ونحوهم مال يعطى به الحد لئلا يت المسال ولا تغيره وهذا المسال المأخوذ لتعطيل الحد سمحت خبيث وإذا فعل ولي الأمر ذلك فقد جمع فسادين عظيمين أحدهما تعطيل الحد والثاني أن كل السمحت فترك الواجب وفعل المحرم قال الله تعالى لو لا ينهاهم الربانيون والاحبار عن قولهم الآنم وأكلهم السمحت لبئس ما كانوا يصنعون وقال تعالى عن اليهود سباعون للكذب كالون للسمحت لأنهم كانوا يأكلون السمحت من الرشوة التي تسمى البرطيل وتسمى أحيانا الهدية وغيرها ومقأ كل السمحت ولي الأمر احتياجا أن يسمع الكذب من شهادة الزور وغيرها وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرشي والرائس الواسطة التي يمشي بينهما رواه

أهل السنن وفي الصحيحين أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما
يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله فقال صاحبه وكان أفه منه نعم يا رسول الله أقض بيننا
بكتاب الله وأذن لي فقال قل فقال إن ابني كان عسيفاً في أهل هذا يعني أجبنا بامرأته
فأقنتت منه بمائة شاة وخادم وإني سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد
مائة وتغريب عام وإن علي امرأة هذا الرجم فقال والذي نفسي بيده لا أقض بين ينيكما
بكتاب الله المائة والحادم رد عليك وعلي ابنيك جلد مائة وتغريب عام وأغدياً أنيس علي
امرأة هذا فأسألهما فإن اعترفت فارجهما فسألهما فاعترفت فارجهما ففي هذا الحديث أنه لما
بذل عن المذنب هذا المال لدفع الحد عنه أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برد المال إلى
صاحبه وأمر بأقامة الحد ولم يأخذ المال للمسلمين من المجاهدين والفقراء وغيرهم وقد
أجمع المسلمون على أن تعطيل الحد بمال يؤخذ أو غيره لا يجوز وأجمعوا على أن المال
المأخوذ من الزاني والسارق والشارب والمحارب وقاطع الطريق ونحو ذلك لتعطيل الحد
مال سحت خيث وكثير مما يوجد من فساد أمور الناس إنما هو لتعطيل الحد بمال أو
جاء وهذا من أكبر الأسباب في فساد أهل الزمان والقرى والأصهار من الأعراب
والتركان والأكراد والألأحين وأهل الأهواء كقيس وعين وأهل الحاضرة
من رؤساء الناس وأعيانهم وفقراءهم وأمرء الناس ومقدمهم وجندهم وهو سبب
سقوط حرمة المتولي وسقوط قدره من القلوب والخلل أمره فإنه إذا ارتشى وتبرطل
شلى تعطيل حد ضعف نفسه أن يقيم حداً آخر وصار من جنس اليهود والملعونين وأصل
البرطيل هو الحجر المستطيل سميت به الرشوة لأنها تلتم المرثى عن التكلم بالحق كما
يلتمس الحجر الطويل كما قد جاء في الآثار إذا دخلت الرشوة من الباب خرجت الأمانة من
الكوة وكذلك إذا أخذ مالاً لدولة علي ذلك مثل هذا السحت الذي يسمى التآدييات ألا
ترى أن الأعراب المفسدين إذا أخذوا البعض الناس ثم جاؤا إلى ولي الأمر فقادوا إليه
خيلاً يقدمون له أو غيرهما كيف يقوى طمعهم في الفساد وتسكبر حرمته والولاية والسلطنة
وتفسد الرعية وكذلك الفلاحون وغيرهم وكذلك شارب الخمر إذا أخذ فدفع بعض

ماله كيف يطعم الخمارون فيرجون اذا أمسكوا أن يقتدوا ببعض أموالهم فيأخذها ذلك
الوالي سحتاً لا يبارك فيها والفساد قائم وكذلك ذوو الجاه اذا هموا أحداً أن يقام عليه
الحد مثل أن يرتكب بعض الفلاحين جريمة ثم يأوى الى نائب السلطان أو أمير فيحتجى
على الله ورسوله فيكون ذلك الذى حماه ممن اعنه الله ورسوله فقد روى مسلم في صحيحه
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من
أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فكل من آوى محدثاً من هؤلاء المحدثين فقد لعن الله
ورسوله واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ان من حالت شفاعته دون حد من
حدود الله فقد ضاد الله في حكمه فكيف بمن منع الحد ودب دبرته ويده واعتاض عن
الجرم من بسحت من المال يأخذه لاسيما الحدود على سكان البر فان من أعظم فسادهم
حماية المعتدين منهم بجاه أو مال سواء كان المال المأخوذ ليت المال أو لوالى سرا أو
علانية فذلك جيمه محرم باجماع المسلمين وهو مثل تفضين الخانات والخمر فان من مكن
من ذلك أو أعان أحداً عليه بمال يأخذه فهم من جنس واحد والمال المأخوذ على هذا
شبيه بما يؤخذ من مهر البني وحلوان الكاهن وثمان الكلب وأجرة المتوسط في الحرام
الذى يسمى القواد قال النبي صلى الله عليه وسلم ثمن الكلب خبيث ومهر البني خبيث
وحلوان الكاهن خبيث رواه البخارى فمهر البني هو الذى يسمى جذور القبحاب وفي
معناه ما يعطاه الخثثون الصبيان من المماليك أو الاحرار على الفجور بهم وحلوان الكاهن
مثل حلاوة المنجم ونحوه على ما يخبرونه من الاخبار المبشرة بزعمه ونحو ذلك وعلى
الامر اذا ترك انكار المنكرات واقامة الحدود عليها بمال يأخذه كان بمنزلة مقدم
الحرامية الذى يقاسم المحاربين على الاخذة بمنزلة القواد الذى يأخذ ما يأخذه ليجمع
بين اثنين على فاحشة وكان حاله شديداً بحال عجوز السوء امرأة لوط التى كانت تدل الفجار
على ضيفه التى قال الله تعالى فيها فاتحيتها وأهلها الامراته كانت من الغابرين وقال تعالى
فأسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم ولا يلتفت منكم أحد الامر أنك انه مصيبيها
(٣ - سياسة)

ما أصابهم فعذب الله عجز السوء القوادة بمثل ما عذب قوم السوء الذين كانوا يعملون الحباثت وهذا لأن هذا جميعه أخذ مال الإمانة على الأثم والعدوان وولى الأمر انما نصب ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وهذا هو تصود الولاية فاذا كان الوالى يمكن من المنكر بمال يأخذه كان قد أتى بضد المقصود ومثل من نصبته ليعينك على عدوك فاعان عدوك عليك وبمنزلة من أخذ مالاً ليجاهده في سبيل الله فقاتل به المسامحين يوضح ذلك أن صلاح العباد والبلاد بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان صلاح المعاش والعباد في طاعة الله ورسوله ولا يتم ذلك الا بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبه صارت هذه الامه خير أمة أخرجت للناس قال الله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وقال تعالى ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقال تعالى عن بنى اسرائيل كانوا لا يتناهون عن منكرهم فلما فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون وقال تعالى فلما نسوا ما ذكروا به أنحيينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا بعبادتنا بسبب بما كانوا يفسقون فاخبر الله تعالى أن العذاب لما نزل فحي الذين ينهون عن السيئات وأخذ الظالمين بالعذاب الشديد وفي الحديث الثابت أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه خطب الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أيها الناس انكم تقرأون هذه الآية وتضعونها على غير موضعها أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه وفي حديث آخر ان المعصية اذا أخفيت لم تضر الا صاحبها واكن اذا ظهرت فلم تنكر ضرت العامة وهذا القسم الذى ذكرناه من الحكم فى حدود الله وحقوقه ومقصوده الاكبر هو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فالامر بالمعروف مثل الصلاة والزكاة والصيام والحج والصدق والامانة وبر الوالدين وصلة الارحام وحسن العشرة مع الاهل والجيران ونحو ذلك فالواجب على ولى الامر أن يأمر بالصلوات المكتوبات جميع من يقدر على أمره ويعاقب التارك باجماع

المسلمين فإن كان التارك كون طائفة متمتعة قوتلوا على تركها باجماع المسلمين وكذلك يقاتلون على ترك الزكاة والصيام وغيرهما وعلى استحلال ما كان من المحرمات الظاهرة المجمع عليها كنكاح ذوات المحارم والفساد في الارض ونحو ذلك فكل طائفة متمتعة عن التزام شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة يجب جهادها حتى يكون الدين كله لله باتفاق العلماء وان كان التارك للصلاة واحدا فقد قيل انه يعاقب بالضرب والحبس حتى يصلي وجههور العلماء على أنه يجب قتله اذا امتنع من الصلاة بعد أن يستتاب فإن تاب وصلى والاقتل وهل يقتل كافرا أو مسلما فاسقافيه قولان وأكثر السلف على أنه يقتل كافرا وهذا كله مع الاقرار بوجودها أما اذا جحد وجوبها فهو كافر باجماع المسلمين وكذلك من جحد سائر الواجبات المذكورة والمحرمات التي يجب القتال عليها فالعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات هومقة مصود الجهاد في سبيل الله وهو واجب على الأمة بالاتفاق كدال عليه الكتاب والسنة وهو من أفضل الاعمال قال رجل يارسل الله دلي على عمل يعدل الجهاد في سبيل الله قال لا تستطيع أو لا تطيقه قال أخبرني به قال هل تستطيع اذا خرج المجاهد أن تصوم ولا تفطر وتقوم ولا تنفر قال ومن يستطيع ذلك قال فذلك الذي يعدل الجهاد في سبيل الله وقال ان في الجنة لمائة درجة بين الدرجة الى الدرجة كما بين السماء والارض أعدها الله لجاهدين في سبيله كلاهما في الصحيحين وقال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وقد قال الله تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون وقال تعالى أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون يشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجات لهم فيها نعيم مقيم خالدين فيها أبدا ان الله عنده أجر عظيم

﴿فصل﴾ فمن ذلك عقوبة المحاربين وقطاع الطريق الذين يعتززون الناس بالسلاح

في الطرقات ونحوها ليغصبوا المال بجاهرة من الاعراب والتركان أو الاكراد أو
 الفلاحين أو فسقة الجند أو سرقة الحاضرة أو غيرهم قال الله تعالى فيهم انما جزاء الذين
 يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم
 وأرجلهم من خلاف أو يذبحوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب
 عظيم وقدروى الشافعي رحمه الله في سننه عن ابن عباس رضي الله عنه في قطاع الطريق
 اذا قتلوا أو أخذوا المال قتلوا أو صلبوا اذا قتلوا أو لم يأخذوا المال قتلوا أو لم يصابوا اذا
 أخذوا المال ولم يقتلوا أو قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف واذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا
 مالا نفوا من الارض وهذا قول كثير من أهل العلم كالشافعي وأحمد وهو قريب من قول
 أبي حنيفة رحمه الله ومنهم من يسوغ للإمام أن يجتهد فيهم فيقتل من رأى قتله مصلحة منهم
 وإن كان لم يقتل مثل أن يكون رئيسا مطاعا فيهم ويقطع من رأى قطعة مصلحة وإن كان لم
 يأخذ المال مثل أن يكون ذا جلد وقوة في أخذ المال كما أن منهم من يرى أنه اذا أخذوا
 المال قتلوا وقطعوا وصلبوا والاول قول الاكثر فمن كان من المحاربين قد قتل فانه يقتله
 الامام حدا لا يجوز العفو عنه بحال باجماع العلماء ذكره ابن المنذر ولا يكون أمره الي وريثة
 المقتول بخلاف ما لو قتل رجل رجلا بعد اذ عداوة بينهما أو خصومة أو نحو ذلك من الاسباب
 الخاصة فان هذا دمه لا ولياء المقتول ان أحبوا قتلوا وان أحبوا عفووا وان أحبوا أخذوا
 الدية لانه قتله لغرض خاص وأما المحاربون فانما يقتلون لأخذ أموال الناس فضررهم عام
 بمنزلة السراق فكان قتلهم حدا لله وهذا متفق عليه بين الفقهاء حتى لو كان المقتول غدير
 مكافئ للقاتل مثل أن يكون القاتل حرا والمقتول عبدا أو القاتل مسلما والمقتول ذميا أو
 مسلما فقد اختلف الفقهاء هل يقتل في المحاربة والاقوى أنه يقتل لانه قتل للفساد العام
 حدا كما يقطع اذا أخذ أموالهم وكما يحبس بحقوقهم واذا كان المحاربون الحر امة جماعة
 قالوا أحد منهم باشر القتل بنفسه والباقيون له أعوان ورد له فقد قيل أنه يقتل المباشر فقط
 والجمهور على أن الجميع يقتلون ولو كانوا مائة وإن الردء المباشر سواء وهذا هو المأثور عن
 الخلفاء الراشدين فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل ربيعة الحاربي والريثة هو الناظر

الذي يجلس على مكان عال ينظر منه لهم من يحيى لأن المباشر انما يمكن من قتله بقوة الردء ومعوتته والطائفة اذا اتصروا بعضها ببعض حتي صاروا متمتعين فهم مشتركون في الثواب والعقاب كالمجاهدين فان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلمون تكافؤا ماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ويرد متسريهم على قاعدتهم يعني أن جيش المسلمين اذا تسرت منه سرية فغنمت مالا فان الجيش يشاركها فيما غنمت لأنها بظهوره وقوته تمكنت لكن تنفل عنه نفلا فان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل السرية اذا كانوا في بدايتهم الربع بعد الخمس فاذا رجعوا الى أوطانهم وتسرت سرية نفلهم الثلث بعد الخمس وكذلك لو غنم الجيش غنيمة شاركته السرية لأنها في مصلحة الجيش كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم لطلحة والزبير يوم بدر لأنه كان قد بعثهم في مصلحة الجيش فاعوان الطائفة المتمنة وأنصارها منها في ما لهم وعليهم وهكذا المقتولون على باطل لا تأويل فيه مثل المقتولين على عصبية ودعوى جاهلية كقيس وعين ونحوهما هما ظالمتان كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه أراد قتل صاحبه أخرجه في الصحاحين وتضمن كل طائفة ما أتلفته الاخرى من نفس ومال وان لم يعرف عين القاتل لان الطائفة الواحدة المتمنع بعضها ببعض كالشخص الواحد وأما اذا أخذوا المال فقط ولم يقتلوا كما قد يفعله الاعراب كثيرا فانه يقطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى عندا كثير العلماء كأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم وهذا معنى قول الله تعالى أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف تقطع اليد التي يبطش بها والرجل التي يمشي عليها وتحسم يده ورجله بالزيت المغلي ونحوه لينحسم الدم فلا يخرج فيفضي الى تالفه وكذلك تحسم يد السارق بالزيت وهذا الفعل قد يكون أزجر من القتل فان الاعراب وفسقة الجند وغيرهم اذا رأوا دأئنا من هو بينهم مقطوع اليد والرجل يذكروا بذلك جرمه فارتدعوا بخلاف القتل فانه قد ينسى وقد يؤثر بعض النفوس الالية قتله على قطع يده ورجله من خلاف فيكون هذا أشد تكيلا له ولا مثاله وأما اذا شربوا السلاح ولم يقتلوا

نفسا ولم يأخذوا مالا ثم أغمدوه أو هربوا أو تركوا الحراب فانهم ينفون ف قيل فيهم
 تشريدهم فلا يتركون يأوون في بلد وقيل هو حبسهم وقيل هو ما يراه الامام
 أصلح من نفى أو حبس أو نحو ذلك والقتل المشروع هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه لان
 ذلك أوحى أنواع القتل وكذلك شرع الله قتل ما يباح قتله من الآدميين والبهائم اذا قدر
 عليه على هذا الوجه وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء
 فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ولا يجد أحدكم شفرة ته ويرح
 ذبيحته رواه مسلم وقال ان أعف الناس قتلة أهل الايمان وأما الصواب المذكور فهو رفهم
 على مكان عال ليراهم الناس ويشتهر أمرهم وهو بعد القتل عند جمهور العلماء ومنهم من
 قال يصلبون ثم يقتلون وهم مصلوبون وقد جوز بعض العلماء قتالهم بغير السيف حتى قال
 يتركون على المكان العالي حتى يموتوا حتف أنوفهم بلا قتل فأما التمثيل في القتل فلا يجوز
 الاعلى وجه القصاص وقد قال عمران بن حصين رضي الله عنهما ما خطبنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خطبة الأمر بالصدق ونهانا عن المثلة حتى الكفار اذا قتلناهم فانا
 لا نمثل بهم بعد القتل ولا نجدهم آذانهم وأنوفهم ولا نبقر بطونهم الا أن يكونوا فاسلوا ذلك
 بنا في فعل بهم مثل ما فعلوا والترك أفضل كما قال الله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم
 به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين واصبر وما صبرك الا بالله قيل انما نزلت لما مثل المشركون
 بحمزة وغيره من شهداء أحد رضي الله عنهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لئن أظفرتني الله
 بهم لأمثلن بضعتي ما مثلوا بنا فأنزل الله هذه الآية وان كانت قد نزلت قبل ذلك بمكة مثل
 قوله ويسئلونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وقوله وأقم الصلاة طرقي النهار وزلفا
 من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات وغير ذلك من الآيات التي نزلت بمكة ثم جرى
 بالمدينة سبب يقتضي الخطاب فانزلت مرة ثانية فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل نصبر
 وفي صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا
 تحدث أمير اعلى سرية أو جيش أو صاه في خاصة نفسه بتقوي الله تعالى وبمن معه من المسلمين
 سبيلهم يقول انزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله لاتغفلوا لاتندروا ولا تملوا

ولا تقتلوا وليداً ولو شربوا السلاح في البنيان لافي الصحراء لاخذ المال فقد قيل انهم ليسوا محاربين بل هم بمنزلة المختلس والمتنهب لان المطلوب يدركه الغوث اذا استغاث بالناس وقال الا كثرون ان حكمهم في البنيان والصحراء واحد وهذا قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأكثر اصحاب احمد وبعض اصحاب أبي حنيفة بل هم في البنيان احق بالعقوبة منهم في الصحراء لان البنيان محل الأمن والطمانينة ولانه محل تناصر الناس وتعاونهم فاقداهم عليه يقتضى شدة الحاربة والمغالبة ولا نهم يسابون الرجل في داره جميع ماله والمسافر لا يكون معه غالباً الا بعض ماله وهذا هو الصواب لاسيما هؤلاء المتحزبون الذين تسميهم العامة في الشام ومصر المنسرو كانوا يسعون يفتادوا العيارين ولو ساروا بالعصي والحجارة المقدوفة بالأيدي أو المقاليع ونحوها فهم محاربون أيضاً وقد حكى عن بعض الفقهاء لا محاربة الا بالحدود وحكى بعضهم الاجماع على أن المحاربة تكون بالحدود والمقتل وسواء كان فيه خلاف أو لم يكن فالصواب الذي عليه جماهير المسلمين أن من قاتل على أخذ المال بأي نوع كان من أنواع القتال فهو محارب قاطع كالأمن قاتل المسلمين من الكفار بأي نوع كان من أنواع القتال فهو حربي ومن قاتل الكفار من المسلمين بسيف أو رمح أو سهم أو حجارة أو عصي فهو مجاهد في سبيل الله وأما اذا كان يقتل النفوس سر الأخذ المال مثل الذي يجلس في خان يكرهه لآبناء السبيل فاذا انفرد يقوم منهم قتلهم وأخذ أموالهم أو يدعو الى منزله من يستأجره لحياطة أو طب أو نحو ذلك فيقتله ويأخذه ماله وهذا يسمى القتل غيلة ويسمى به بعض العامة المعرجين فاذا كان لاخذ المال فهل هم كالحاربين أو يجري عليهم حكم القود فيه قولان للفقهاء أحدهما أنهم كالحاربين لان القتل بالحيلة كالقتل مكابرة كلاهما لا يمكن الاحتراز منه بل قد يكون ضرر هذا أشد لانه لا يدري به والثاني أن المحارب هو المجاهر بالقتال وأن هذا المقتل يكون أمره الي ولي الدم والاول أشبه بأصول الشريعة بل قد يكون ضرر هذا أشد لانه لا يدري به واختلف الفقهاء أيضاً فيمن يقتل السلطان كقتلة عثمان وقاتل على رضي الله عنهما هل هم كالحاربين فيقتلون حداً أو يكون أمرهم الي أولياء الدم على قولين في

مذهب أحمد وغيره لأن في قتله فسادا عاما

﴿فصل﴾ وهذا كله إذا قدر عليهم فاما إذا طاب بهم السلطان أو لوأب به لاقامة الحسد بلا

عدوان فامتنعوا عليه فإنه يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء حتى تقدر عليهم كلهم ومضى
لم يشقوا الا بالقتال فيقتلهم كلهم قوتلوا وان أفضى الى ذلك سواء كانوا قد قتلوا
أو لم يقتلوا ويقتلون في القتال كيفية ممكنة في العنق وغيره ويقاتل من قاتل معهم ممن يحميهم
ويعينهم فهذا قتال وذلك اقامة حسد وقاتل هؤلاء أو كدم من قتال الطوائف الممتنعة عن
شرائع الاسلام فان هؤلاء قد تجن بوالفساد النفوس والاموال وهلاك الحرث والنسل
ليس مقصودهم لاقامة دين ولا مالك وهؤلاء كالحمار بين الذي يأوون الى حصن أو مغارة
أو رأس جبل أو بطن واد ونحو ذلك يقطعون الطريق على من مر بهم وإذا جاءهم جندولى
الامر تطلبهم للدخول في جماعة المسلمين والطاعة لاقامة الحدود قاتلوه ودفعوهم مثل
الاعراب الذين يقطعون طريق الحاج أو غيره من الطرق أو الجبلية الذين يعتصمون
برؤس الجبال أو المغارات لقطع الطريق وكالاخلاف الذين تحالفوا لقطع الطريق بين الشام
والعراق ويسمون ذلك النهيضة فانهم يقاتلون كما ذكرنا لكن قتالهم ليس بمنزلة قتال الكفار
اذ لم يكونوا كفارا ولا تؤخذ أموالهم الا أن يكونوا أخذوا أموال الناس بغير حق فان
عليهم ضمانها فيؤخذ منهم بقدر ما أخذوا وان لم يعلم عين الآخذ وكذلك لو علم عينه فان الردء
والباشرسواء كإقدامه لكن إذا عرف عينه كان قرار الضمان عليه ويرد ما يؤخذ منهم على
أرباب الاموال فان تعذر الرد عليهم كان لمصالح المسلمين من رزق الطائفة المقاتلة لهم وغير
ذلك بل المقصود من قتالهم التمكن منهم لاقامة الحدود ومنعهم من الفساد فاذا جرح
الرجل منهم جرحا شخشا لم يجهز عليه حتى يموت الا أن يكون قد وجب عليه القتل وإذا
هرب وكفنا شره لم نتبعه الا أن يكون عليه حدة أو يخاف عاقبته ومن أسر منهم أقيم عليه
الحد الذي يقام على غيره ومن الفقهاء من يشدد فيهم حتى يرى غنيمة أموالهم وتخميها
وأكثرهم يأبون ذلك فاما إذا تحيزوا الى مملكة طائفة خارجة عن شريعة الاسلام
وأمانتهم على المسلمين قوتلوا لقتالهم وأمانهم كان لا يقطع الطريق ولكنه يأخذ خفارة

أو ضريرة من أبناء السبيل على الرأس والدواب والاحمال ونحو ذلك فهذا بخاس مكاس عليه عقوبة المكاسين وقد اختلف الفقهاء في جواز قتله وليس هو من قطاع الطريق فان الطريق لا ينقطع به مع أنه أشد الناس عذابا يوم القيامة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الغامدية لقد تابت نوبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ويجوز للمطلوبين الذين ترادوا مواهلهم قتال المحاربين باجماع المسلمين ولا يجب أن يبذل لهم من المال لا قليل ولا كثير اذا أمكن قتالهم قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد وهذا الذي تسميه الفقهاء الصائل وهو الظالم بلا تأويل ولا ولاية فاذا كان مطلوبه المال جاز دفعه بما يمكن فاذا لم يدفع الا بالقتال قوتل وان ترك القتال وأعطاهم شيئا من المال جاز وأما اذا كان مطلوبه الحرمة مثل أن يطلب الزنا بمحارم الانسان أو يطلب من المرأة أو الصبي المملوك أو غيره الفجور به فانه يجب عليه أن يدفع عن نفسه بما يمكن ولو بالقتال ولا يجوز التمكن بحال بخلاف المبال فانه يجوز التمكن منه لان بذل المال جائز وبذل الفجور بالنفس أو بالحرمة غير جائز وأما اذا كان مقصوده قتل الانسان جاز له الدفع عن نفسه وهل يجب عليه على قولين للعلماء في مذهب أحمد وغيره وهذا اذا كان للناس سلطان فاما اذا كان والعباد بالله فتنة مثل أن يختلف سلطانان للمسلمين ويتتلان على الملك فهمل يجوز للانسان اذا دخل أحدهما بلدا الآخر وجرى السيف أن يدفع عن نفسه في القتلة أو يستسلم فلا يقاتل فيها على قولين لأهل العلم في مذهب أحمد وغيره فاذا ظفر السلطان بالمحاربين الحرامية وقد أخذوا الاموال فعليه أن يستخرج منهم الاموال التي للناس ويردها عليهم مع اقامة الحد على أبدانهم وكذلك السارق فان امتنعوا من احضار المال بعد ثبوت عليه عاقبهم بالحبس والضرب حتى يمكنوا من أخذه باحضاره أو توكيل من يحضره أو الاخبار بمكانه كما يعاقب كل متعمد من حق وجب عليه ادائه فان الله قد أباح للرجل في كتابه أن يضرب امرأته اذا نشزت فامتعت من الحق الواجب عليها حتى تؤديه فهو لأولى وأخرى وهذه المطالبة والعقوبة حق لرب المال فان أراد هبتهم المال أو المصالحه عليه أو السفوعين

عقوبتهم فلهذا بحسب اختلاف اقامة الحد عليهم فانه لا سبيل الى العفو عنه بحال وليس
للإمام أن يلزم ربه المال بترك شيء من حقه وان كانت الاموال قد تلفت بالاكل وغيره
عندهم أو عند السارق فقليل يضمونها لربها كما يضمّن سائر الفاسقين وهو قول الشافعي
وأحمد رضي الله عنهما وتبقى مع الاعسار في ذمتهم الى ميسرة وقيل لا يجتمع الغرم والقطع
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وقيل يضمونها مع الاعسار فقط دون الاعسار وهو قول
مالك رحمه الله ولا يحل للسلطان أن يأخذ من أرباب الاموال جعل الاعلى طلب المحار بين
واقامة الحدود وتجميع أموال الناس منهم ولا على طلب السارقين لانفسه ولا لجند الذين
يرسلهم في طلبهم بل طلب هؤلاء من نوع الجهاد في سبيل الله فيخرج فيه جند المسلمين كما
يخرج في غيره من الغزوات التي يسمى اليكاري ويتفق على المجاهد في هذا من المال الذي
يتفق منه على سائر الغزاة فان كان لهم أقطاع أو عطاء يكفهمم والأعطوا تمام كفاية غزوهم
من مال المصالح ومن الصدقات فان هذا من سبيل الله فان كان على أبناء السبيل المأخوذون
زكاة مثل التجار الذين قد يؤخذون فأخذ الإمام زكاة أموالهم وأنفقها في سبيل الله
كمنفعة الذين يطلبون المحاربين ولو كانت لهم شوكة قوية تحتاج الى تأليف فاعطى الإمام
من النفي أو المصالح أو الزكاة لبعض رؤسائهم على احضار الباقين أو ليشرك شره فيضعف
الباقون ونحو ذلك جاز وكان هؤلاء من المؤلفة قلوبهم وقد ذكر مثل ذلك غير واحد من
الائمة كأحمد وغيره وهو ظاهر بالكتاب والسنة وأصول الشريعة ولا يجوز أن يرسل
الإمام من يضعف عن مقاومة الحرامية ولا من يأخذ مالا من المأخوذون للتجارة ونحوهم
من أبناء السبيل بل يرسل من الجند الاقوياء الامناء الا أن يتعذر ذلك فيرسل الامثل
فالا مثل فان كان بعض نواب السلطان أو رؤساء القري ونحوهم بأمر الحرامية بالاخذ في
الباطن أو الظاهر حتى اذا أخذوا شيئا قاسمهم ودافع عنهم وأرضى المأخوذون ببعض
أموالهم أو لم يرهم فلهذا أعظم جرما من مقدم الحرامية لان ذلك يمكن دفعه بدون
ما يندفع به هذا الواجب أن يقال فيه ما يقال في الردء والعون لهم فان قتلوا قتل هو على قول
أبي المأمونين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأكثراهل العلم وان أخذوا المال قطعت

يده ورجله وان قتلوا وأخذوا المال قتل وصلب وعلى قول طائفة من أهل العلم يقطع
ويقتل ويصلب وقيل يخير بين هذين وان كان لم يأذن لهم لكن لما قدر عليهم قاسمهم
على الاموال وعطل بعض الحقوق والحدود ومن آوى محاربا أو سارقا وقتلا
ونحوهم ممن وجب عليه حد أو حق لله تعالى أو لآدمي ومنعه ممن يستوفي منه
الواجب بلا عدوان فهو شريك في الجرم وقد لعنه الله ورسوله وروى مسلم في صحيحه
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من
أحدث حدثا أو آوى محدثا وإذا ظفر بهذا الذي آوى المحدث فانه يطلب منه احضاره أو
الاعلام به فان امتنع عوقب بالحبس والضرب مرة بعد مرة حتى يمكن من ذلك المحدث
كما ذكرنا انه يعاقب الممتنع من أداء المال الواجب فما وجب حضوره من النفوس
والاموال يعاقب من منع حضورها ولو كان رجلا يعلم مكان المال المطلوب بحق أو
الرجل المطلوب بحق وهو لم يمنعه فانه يجب عليه الاعلام به والدلالة عليه ولا يجوز كتمان
فان هذا من باب التعاون على البر والتقوى وذلك واجب بخلاف ما لو كان النفس أو المال
مطلوباً باطلاً فانه لا يحل الاعلام به لانه من التعاون على الاثم والعدوان بل يجب الدفع
عنه لان نصر المظلوم واجب ففي الصحيحين عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قلت يا رسول الله أنصره
مظلوماً فكيف أنصره ظالماً قال تمنعه من الظلم فذلك نصره كإياه وروى مسلم نحوه عن
جابر وفي الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم بسبع ونهانا عن سبع (٢) أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس وإبرار
القسم أو المقسم واجابة الدعوة ونصر المظلوم ونهانا عن خواتيم الذهب وعن الشرب
بالنضة وعن المياثر وعن لبس الحرير والقسي والديباج والاستبرق فان امتنع هذا العالم
به من الاعلام بمكانه جاز عقوبته بالحبس وغيره حتى يخبر به لانه امتنع من حق واجب عليه
لا تدخله النيابة فعوقب كالتقدم ولا تجوز عقوبته على ذلك الا اذا عرف انه عالم به وهذا
مطر دفيئت لولا الولاية والقضاة وغيرهم في كل من امتنع من واجب من قول أو فعل

وليس هذا بمطالبة الرجل بحق وجب على غيره ولا عقوبة على جنائية غيره حتى يدخل في قوله تعالى ولا تزروا زرة وزر أخري وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الا لا يحني جان الاعلى نفسه وانما ذاك مثل أن يطلب بمسال قد وجب على غيره وهو ليس وكيف الا ولا ضامنا ولا له عنده مال أو يعاقب الرجل بجريرة قريبه أو جاره من غير أن يكون هو قد أذنب لا بترك واجب ولا بفعل محرم فهذا الذي لا يحل فأما هذا فأنما يعاقب على ذنب نفسه وهو أن يكون قد علم مكان الظالم الذي يطلب حضوره لاستيفاء الحق أو يعلم مكان المسال الذي قد تعلق به حقوق المستحقين فيمتنع من الاعانة والنصرة الواجبة عليه بالكتاب والسنة والاجماع امام حيازة وحماية لذلك الظالم كما قد فعل أهل العصية بعضهم ببعض وامام عاذا أو بضال للمظلوم وقد قال الله تعالى ولا يجرمكم شئنا أن لا تسئلوا احدلوا هو أقرب للتقوى واما اعراضا عن القيام لله والقيام بالنفس الذي أوجبه الله جينا وفشلا وخلا ناليته كما يفعله النار كون لنصر الله ورسوله ودينه وكتابه الذين اذا قيل لهم انفروا في سبيل الله اتاقلوا الى الارض وعلى كل تقدير فهذا الضرب يستحق العقوبة باتفاق العلماء ومن لم يسلك هذه السبيل عطل الحدود وضيع الحقوق وأكل القوى الضعيف وهو يشبه من عنده مال الظالم المماطل من عين أو دين وقدا تمتع من تسليمه لحاكم عادل يوفي به دينه أو يؤدي منه النفقة الواجبة عليه لاهله أو أقاربه أو بمسالكه أو بهائم وكثيرا ما يجب على الرجل حق بسبب غيره كما تجب عليه النفقة بسبب حاجة قريبه وكما تجب الدية على عائلة القتال وهذا الضرب من التعزير عقوبة لمن علم أن عنده مالا أو نفسا يجب احضاره وهو لا يحضره كالقطاع والسراق وحماتهم أو علم أنه خبير به وهو لا يخبر بمكانه فاما ان امتنع من الاخبار والاحضار لئلا يتعدي عليه الطالب ويظلمه فهذا محسن وكثيرا ما يشبه احدهما بالآخر ويجمع بينهما وشبهته والواجب تمييز الحق من الباطل وهذا يقع كثير في الرؤساء من أهل البادية والحاضرة اذا استجار بهم مستجير أو كان بينهما قرابة أو صداقة فانهم يرون للعصية الجاهلية والعزة بالاثم والسمة عند الاوباش أنهم ينصرونه ويحمونه وان كان ظالما مبطالا على المحق المظلوم لاسيما ان كان

المظلوم رئيسا يناديهم ويناديهم فيرون في تسليم المستجير بهم الي من يناوهم ذلاً أو عجزاً
وهذا على الاطلاق جاهلية محضه وهم من أكبر أسباب فساد الدين والدينا وقد ذكر أنه
انما كان سبب حروب من حروب الاعراب كحرب البسوس التي كانت بين بني بكر
وتغلب الانحور هذا وكذلك سبب دخول المغول دار الاسلام واستيلائهم على ملوك
ماوراء النهر وخراسان كان سببه نحو هذا ومن أذل نفسه لله فقد أعزها ومن بذل الحق
من نفسه فقد أكرم نفسه فان أكرم الخلق عند الله اتقاهم ومن اعتز بالظلم من منع الحق
وفعل الاتم فقد أذل نفسه وأهانها قال الله تعالى من كان يريد العزة فلله العزة جميعا وقال
تعالى عن المنافقين يقولون لننرجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل والله العزة
ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون وقال الله تعالى في صفة هذا الضرب
ومن الناس من يمجيك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام واذا
تولي سعي في الارض ليفسد فيها وليهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد واذا قيل له
اتق الله أخذه العزة بالاثم فحسبه جهنم ولبئس المهادر وانما الواجب على من استجار به
مستجير ان كان مظلوما ينصره ولا يثبت انه مظلوم بمجرد دعواه فطالما اشتكى الرجل
وهو ظالم بل يكشف خبره من خصمه وغيره فان كان ظالما رده عن الظلم بالرفق ان
أمكن اما من صالح أو حكم بالقسط والافبالقوة وان كان كل منهم ظالما مظلوما كأهل
الاهواء من قيس ويمن ونحوهم وأكثر المتداعين من أهل الامصار والبادي أو كانوا
جميعا غير ظالمين لشبهة أو تأويل أو غلط وقع فيما بينهما سعى بينهما بالاصلاح أو الحكم كما
قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على
الآخري فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل
وأقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا
الله لعلكم ترحمون وقال تعالى لا خير في كثير من نجواهم الا من أمر بصدقة أو معروف
أو اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما وقد
روى أبو داود في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له أهن العصبية أن ينصر

الرجل قومه في الحق قال لا قال ولكن من المصيبة أن ينصر الرجل قومه في الباطل وقال خيركم الدافع عن قومه ما لم يأتهم فقال مثل الذي ينصر قومه بالباطل كغير تردى في بثر فهو يجرب بذنبه وقال من سمعتموه يعزى بهزاء الجاهلية فأعضوه هن أبيه ولا تكذبوا وكل ما خرج عن دعوة الاسلام والقرآن من نسب أو بلد أو جنس أو مذهب أو طريقة فهو من عزاء الجاهلية بل لما اختصهم رجلا من المهاجرين والانصار فقال المهاجري بالله مهاجرين وقال الانصاري بالانصار قال النبي صلى الله عليه وسلم أبدعوا الجاهلية وأنا بين أظهركم وغضب لذلك غضبا شديدا

﴿فصل﴾ وأما السارق فيجب قطع يده اليمنى بالكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم ولا يجوز بعد ثبوت الحد بالينة أو بالقرار تأخيرها لا بحبس ولا مال يقتل به ولا غيره بل تقطع يده في الاوقات المعظمة وغيرها فان اقامة الحد من العبادات كالجهاد في سبيل الله فينبغي أن يعرف ان اقامة الحد ودرحة من الله بعباده فيكون الواجب شديدا في اقامة الحد لا تأخذه رافة في دين الله فيعطله ويكون قصده رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات لشفاء غيظه وارادة العلو على الخلق بمنزلة الوالد اذا أدب ولده فانه لو كف عن تأديب ولده كما تشير به الام رقة ورافة لفسد الولد وانما يؤدبه رحمة به واصلاح حاله مع انه يود ويؤثر أن لا يحوجه الي تأديب بمنزلة الطبيب الذي يسقى المريض الدواء الكريه وبمنزلة قطع العضو المتأكل والحجيم وقطع العروق بالفصاد ونحو ذلك بل بمنزلة شرب الانسان الدواء الكريه وما يدخله على نفسه من المشقة لينال به الراحة فكذلك شرعت الحدود وهكذا ينبغي أن تكون نية الوالي في اقامتها في كان قصده صلاح الرعية والتهمي عن المنكرات بحجاب المنفعة لهم ودفع المضرة عنهم وابتغى بذلك وجه الله تعالى وطاعة أمره لأن الله له التسلوب وتيسر له الأسباب الخير وكفاه العقوبة البشرية وقد يرضى المجتهد اذا قام عليه الحد وما اذا كان غرضه العلو عليهم واقامة رياسته ليعظموه أو لينذروا له ما يريد من الاموال

انعكس عاياه مقصوده ويروى أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قبل أن يلى الخلافة كان نائباً للوليد بن عبد الملك على مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد ساسهم سياسة صالحة فقدم الحجاج من العراق وقد ساسهم سوء العذاب فسأل أهل المدينة عن عمر كيف هيبتهم فيكم قالوا ما نستطيع أن ننظر إليه قال كيف يحببتكم له قالوا هو أحب إلينا من أهلنا قال فكيف أدبه فيكم قالوا ما بين الثلاثة الاسواط الى العشرة قال هذه هيبتهم وهذه محبتهم وهذا أدبه هذا أمر من السماء وإذا قطعت يده حسمت واستحب أن تعلق في عنقه فان سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثاً أو رابعاً فقيه قولاً للصحة ومن بعدهم من العلماء أحدهما تقطع أرمته في الثالثة والرابعة وهو قول أبي بكر رضي الله عنه ومذهب الشافعي وأحمد في أحد الروايتين والثاني أنه يحبس وهو قول علي رضي الله عنه والكوفيين وأحمد في رواية الأخرى وإنما تقطع يده إذا سرق نصاباً وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم عند جمهور العلماء من أهل الحجاز وأهل الحديث وغيرهم كمالك والشافعي وأحمد ومنهم من يقول ديناراً أو عشرة دراهم فمن سرق ذلك قطع بالاتفاق وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في جبن ثمنه ثلاثة دراهم وفي لفظ مسلم قطع سارقاً في جبن قيمته ثلاثة دراهم والجبن الترس وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً وفي رواية لمسلم لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعداً وفي رواية لابن خنيس قال اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهماً ولا يكون السارق سارقاً حتى يأخذ المال من حرز فاما المال الضائع من صاحبه والتمر الذي يكون في الشجر في المجرأ بلا حائط والماشية التي لا راعي عندها ونحو ذلك فلا تقطع فيه لكن يمزراً الآخذ ويضاعف عليه الغرم كما جاء به الحديث وقد اختلف أهل العلم في التضييف ومن قال به أحمد وغيره قال رافع بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع في ثمر ولا كثر والكثير جمار النخل رواه أهل السنن وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله

عنه قال سمعت رجلاً من مزينة يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله جئت أسألك عن الضالة من الأبل قال معها حذاؤها وسقاؤها تأكل الشجر وترد المساء فدمعها حتى يأتيها باغيها قال فالضالة من الغنم قال لك أولاخيك أولادئب تجتمعها حتى يأتيها باغيها قال فالخريسة التي تؤخذ من مراتها قال فيها ثم امرتين وضرب نكال وما أخذ من عطيه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن قال يا رسول الله فالتمسار وما أخذ منها من أكلها قال من أخذ منها بقمه ولم يتخذ خبسة فليس عليه شيء ومن احتمل فعله ثمنه مرتين وضرب نكال وما أخذ من أجرانه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن ولم يبلغ ثمن الجن ففيه ضرامة مثابه وجلدات نكال رواء أهل السنن

لكن هذا سياق النسائي ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المنتهب ولا على المختلس ولا الحائن قطع فالمنتهب الذي يهيب الشيء والناس ينظرون والمختلس الذي يجتذب الشيء فيعلم به قبل أخذه وأما العطار وهو الباطل الذي يبط الخيوط والمناديل والأكام ونحوها فإنه يقطع على الصحيح

﴿فضل﴾ وأما الزاني فإن كان محصناً فإنه يرحم بالحجارة حتى يموت كإرحام النبي صلى الله عليه وسلم ما عن ابن مالك الأسلمي ورحم الغامدية ورحم اليهوديين ورحم غير هؤلاء ورحم المسلمون بعدوا واختلاف العلماء هل يجلد قبل الرجم مائة على قولين في مذهب أحمد وغيره وإن كان غير محصن فإنه يجلد مائة جلدة بكتاب الله ويفرب عاماً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان بهن العلماء لا يرى وجوب التعريب ولا يقيم عليه الحد حتى يشهد عليه أربع شهادات أو يشهد على نفسه أربع شهادات عند كثير من العلماء أو أكثرهم ومنهم من يكفي شهادته على نفسه مرة واحدة ولو أقر على نفسه ثم رجع ففهم من يقول يسقط عند الحد ومنهم من يقول لا يسقط والمحصن من وطئ وهو حر مكلف لمن تزوجها فكأنها صحيحة حتى قبلها ولو مرة واحدة وهل يشترط أن تكون الموطوءة مساوية للواطئ في هذه الصفات على قولين للعلماء وهل تحصن المراهقة للبالغ وبالعكس فأما أهل الذمة فإنهم محصنون أيضاً عند أكثر العلماء كالشافعي وأحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم

رجم يهوديين عند باب مسجده وذلك أول رجم كان في الاسلام واختلفوا في المرأة اذا وجدت حبل ولم يكن لها زوج ولا سيد ولم تدع شبهة في الجبل ففيها قولان في مذهب أحمد وغيره قيل لا حدها لانه يجوز أن تكون حبلت مكرهة أو بتحمل أو بوطئ شبهة وقيل بل تحده وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وهو الاشبه بأصول الشريعة وهو مذهب أهل المدينة فان الاحتمالات النادرة لا يلتفت اليها كاحتمال كذبها وكذب اليهود وأما اللواط فمن العلماء من يقول حده كحد الزنا وقد قيل دون ذلك والصحيح الذي اتفقت عليه الصحابة انه يقتل الاثنان الاعلى والاسفل سواء كانا محصنين أو غير محصنين فان أهل السنن روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به وروى أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما في البكر يوجده على اللواطية قال يرحم ويروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه نحوه ذلك ولم يختلف الصحابة في قتله لكن تنوعوا فيه فروى عن الصديق رضي الله عنه أنه أمر بتخريقه وعن غيره قتله وعن بعضهم أنه باقى عليه جدار حتى يموت تحت الهدم وقيل يجلسان في أنثى موضع حتى يموتا وعن بعضهم أنه يرفع على أعلى جدار في القرية ويرمي منه ويتبع بالحجارة كفضل الله بقوم لوط وهذه رواية عن ابن عباس والرواية الأخرى قال يرحم وعلى هذا أكثر السلف قالوا لان الله رجم قوم لوط وشرع رجم الزاني تشبيها بمرجم قوم لوط فيرجم الاثنان سواء كانا حرين أو مملوكين أو كان أحدهم مملوك الآخر اذا كانا بالغين فان كان أحدهما غير بالغ عوقب بمادون القتل ولا يرحم الا البالغ

(فصل) وأما حد الشرب فانه ثابت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين فقد روى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه انه قال من شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب الرابعة فاقتلوه وثبت عنه أنه جلد الشارب غير مرة وهو وخلفاؤه والمسلمون بعدهم والقتل عند أكثر العلماء (٤ - سياسة)

منسوخ وقيل هو محكم وقد يقال هو تزيير نفسه له الامام عند الحاجة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ضرب في الخمر بالجريد والتعال أربعين وضرب أبو بكر رضي الله عنه أربعين وضرب عمر في خلافته ثمانين وكان علي رضي الله عنه يضرب مرة أربعين ومرة ثمانين فمن العلماء من يقول يجب ضرب الثمانين ومنهم من يقول الواجب أربعون والزيادة فعلها الامام عند الحاجة اذا ادمن الناس الخمر أو كان الشارب ممن لا يرتدع بدونها ونحو ذلك فاما مع قلة الشاربين وقرب أمر الشارب فتسكت في الأربعين وهذا وجه القولين وهو قول الشافعي وأحمد رحمهما الله في إحدى الروايتين عن أحمد وقد كان عمر رضي الله عنه لما كثرت الشراب زاد فيه النبي وحلق الرأس مبالغاً في الزجر عنه فلو عز الشارب مع الأربعين بقطع خبزه أو عزله عن ولايته كان حسناً وان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغه عن بعض نوابه انه يتمثل بآيات في الخمر فمزله والخمر التي حرمها الله ورسوله وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بجلد شاربيها كل شراب مسكر من أى أصل كان سواء كان من الثمار كالعنب والرطب والتين أو الحبوب كالحنطة والشعير أو الطلول كالعسل أو الحيوان كلبن الحليل بل لما أنزل الله سبحانه وتعالى علي نبيه محمد صلى الله عليه وسلم تحريم الخمر لم يكن عندهم بالمدينة من خمر العنب شيء لأنه لم يكن بالمدينة شجر عنب وانما كانت تجلب من الشام وكان عامة شرابهم من نبيذ التمر وقد تواترت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه رضي الله عنهم أنه حرم كل مسكر وبين أنه خمر وكانوا يشربون النبيذ الخلو وهو أن ينبذ في الماء تمر وزبيب أي يطرح فيه والنبيذ الطرح ليحلوا الماء لاسيما كثيراً من مياه الحجاز فان فيه ملوحة فهذا النبيذ حلال باجماع المسلمين لانه لا يسكر كما يحل شرب عصير العنب قبل أن يصير مسكراً وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهاهم أن ينبذوا هذا النبيذ في أوعية الخشب أو الجرر وهو ما يصنع من التراب أو القرع أو الظروف المزقة وأمرهم أن ينبذوا في الظروف التي تربط أفواهها بالأكية لان الشدة تدب في النبيذ يا خفياً ولا يشعر الانسان فربما شرب الانسان ما قد بدت فيه الشدة المطرية وهو لا يشعر فاذا كان السقاء موكباً انشق الظرف اذا علا فيه النبيذ فلا يقع الانسان في

عذرو تلك الاوعية لا تنشق وروى عنه أنه صلى الله عليه وسلم رخص بعده في الانتباذ في الاوعية وقال كنت نهيتكم عن الانتباذ في الاوعية فانتبذوا ولا تشربوا المسكر فاختلف الصحابة ومن بعدهم من العلماء منهم من لم يبايعه النسخ أو لم يثبته فنهى عن الانتباذ في الاوعية ومنهم من اعتقد ثبوته وأنه ناسخ فرخص في الانتباذ في الاوعية فسمع طائفة من الفقهاء أن بعض الصحابة كانوا يشربون النبيذ فاعتقدوا أنه المسكر فترخصوا في شرب أنواع من الاشربة التي ليست من العنب والترو وترخصوا في المطبوخ من نبيذ التمر والزبيب إذا لم يسكر الشارب والصواب ما عليه جماهير المسلمين أن كل مسكر خمر يجلد شارب به ولو شرب منه قطرة واحدة لئلا أو غير تداءوا فان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يتداوى بها فقال أنها داء وليست بدواء وان الله لم يجعل شفاء أمي فيها حرم عليها والحد واجب إذا قامت البينة أو اعترف الشارب فان وجبت منه رائحة الخمر أو روى وهو يتقاؤها ونحو ذلك فقد قبل لا يقام عليه الحد لاحتمال أنه شرب ما ليس بخمر أو شربها جاهلا بها أو مكرها ونحو ذلك وقيل يجلد إذا عرف أن ذلك مسكر وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة كعثمان وعلي وابن مسعود وعليه تدل ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي اصطلح عليه الناس وهو مذهب مالك وأحمد في غالب نصوصه وغيرها والحشيشة المصنوعة من ورق العنب حرام أيضا يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل تخنث وديانة وغير ذلك من الفساد والخمر أخبث من جهة أنها تفضي إلى الخفاصة والمقاتلة وكلها يصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة وقد توقف بعض الفقهاء المتأخرين في حدها ورأي أن آكلها يعزر بفساد الحد حيث ظنها تفسد العقل من غير طرب بمنزلة البنج ولم نجد للعلماء المتقدمين فيها كلاما وليس كذلك بل آكلوها ينشوة عنها ويشتونها كشراب الخمر وأكثر وتصددهم عن ذكر الله وعن الصلاة إذا أكثر ولا منها مع ما فيها من المفاسد الاخر من الديانة والخنث وفساد المزاج والعقل وغير ذلك لكنه لما كانت جامدة مطعومة ليست شرابا تنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال في مذهبي

أحمد وغيره فقليل هي نجسة كالحمرة المشروبة وهذا هو الاعتبار الصحيح وقيل
لأجمودها وقيل يفرق بين جامدها ومائتها وبكل حال فهي داخلية فيما حرمه الله ورسوله
من الخمر والمسكر لفظاً ومعنى قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه يارسول الله أفتنافي
شرايين كنا نصنعها باليمن البتع وهو من المسسل ينبذ حتى يشهدوا المزر وهو من الذرة
والشعير ينبذ حتى يشهد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطي جوامع الكلام
يخواتيمه فقال كل مسكر حرام متفق عليه في الصحيحين وعن الثعلبي بن بشير رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من الخطئة خمرًا ومن الشبه خمرًا ومن
الزبيب خمرًا ومن التمر خمرًا ومن المسسل خمرًا وأنا أنهي عن كل مسكر رواه أبو داود
وتبره ولكن هذا في الصحيحين عن عمر موقوفًا عليه أنه خطب به على منبر النبي صلى الله
عليه وسلم فقال الخمر ما خسر العقل وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي رواية كل مسكر خمر وكل خمر
حرام رواها مسلم في صحيحه وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام قال الترمذي حديث
حسن وروى أهل السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال ما أسكر كثيره
فقليله حرام وصححه الحفاظ وعن جابر رضي الله عنه إن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم
عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له المزرف قال أسكر هو قال نعم فقال كل مسكر
حرام إن علي الله عهدا لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال قالوا يارسول الله وما
طينة الخبال قال عرق أهل النار رواه مسلم في صحيحه وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر حرام رواه أبو داود والاحاديث
في هذا الباب كثيرة مستفيضة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أوتيته من جوامع الكلام
كل ما عطي العقل وأسكر ولم يفرق بين نوع ونوع ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروباً على
أن الخمر قد يصطبغ بها والحشيشة قد تذاب في المساء وتشرب فالخمر يشرب ويؤكل
والحشيشة تؤكل وتشرب وكل ذلك حرام وإن سلمت تكلم المتقدمون في خصوصها لأنه

انما حدثا كلها من قريب في اواخر المائة السادسة أو قريبا من ذلك كما انه قد
أحدثت أشربة مسكرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وكلها داخل في الكلم الجوامع من
الكتاب والسنة

(فصل) ومن الحدود التي جاءها الكتاب والسنة وأجمع عليها المسلمون حد
القتل فاذا قذف الرجل محصنا بالزنا أو اللواط وجب عليه الحد ثمانون جلدة
والمحسن هنا هو الحر العفيف وفي باب حد الزنا هو الذي وطئ وطأ كاملا في
نكاح تام

(فصل) وأما المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة كالذي يقبل الصبي
والمرأة الأجنبية أو يباشر بالجماع أو يأكل مما لا يحل كالدم والميتة أو يقذف الناس بشيء
الزنا أو يسرق من غير حرز أو شيئا يسيرا أو يخون أمانته كولاية أموال بيت المال أو
الوقوف ومال اليتيم ونحو ذلك اذا خانوا فيها وكالوكلاء والشركاء اذا خانوا أو نقض في
معاملته كالذين يغشون في الطعمة والنياب ونحو ذلك أو يطفف المكيال والميزان أو
يشهد بالزور أو يلقن شهادة الزور أو يرتشي في حكمه أو يحكم بغير ما أنزل الله أو يعتدي على
رعيته أو يتعزى بعزاء الجاهلية أو يباي داعي الجاهلية إلى غير ذلك من أنواع المحرمات
فهؤلاء يعاقبون تعزير أو تنكيلا وتأديبا بقدر ما يراه الوالي على حسب كثرة ذلك الذنب
في الناس وقلته فاذا كان كثيرا زاد في العقوبة بخلاف ما إذا كان قليلا وعلى حسب حاله
المذنب فاذا كان من المسممين على الفجور زيد في عقوبته بخلاف المقل من ذلك وعلى
موجب كبر الذنب وصغره فمعاقب من يتعرض لفساد الناس وأولادهم ما لا يعاقبه من لم
يتعرض للمرأة واحدة أو صبي واحد وليس لاقل التعزير حد بل هو بكل ما فيه إيلا
الإنسان من قول وفعل وترك قول وترك فعل فقد يعزر الرجل بعظله وتوبيخه
والإغلاظ له وقد يعزر بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب اذا كان ذلك هو المصلحة كما
هجر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الثلاثة الذين خلفوا وقد يعزر بهزله عن ولايته كما
كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعزرون بذلك وقد يعزر بترك استخدا مه في حث

المسلمين كالجنود المقاتلين اذا فر عن الزحف فان الفرار من الكبار وقطع
 خيزره نوع تعزير له وكذلك الامير اذا فعل ما يستعظم فعزله من الامارة تعزيره وكذلك قد
 يعزى بالحبس وقد يعزى بالضرب وقد يعزى بتسويد وجهه واركا به على دابة مقلوباً كما روى
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه أمر بذلك في شاهد الزور فان الكاذب سود الوجه
 غسود وجهه وقلب الحديث فقلب ركوبه وأما أعلاء فقد قيل لا يزداد على عشرة أسواط
 وقال كثير من العلماء لا يبلغ به الحد ثم هم على قولين منهم من يقول لا يبلغ به أدنى الحدود
 لا يبلغ بالحر أدنى حدود الحر وهي الأربعون أو الثمانون ولا يبلغ بالعبد أدنى حدود
 العبد وهي العشرون أو الأربعون وقيل بل لا يبلغ بكل منهما حد العبد ومنهم من يقول
 لا يبلغ بكل ذنب حد جنسه وان زاد على حد جنس آخر فلا يبلغ بالسارق من غير حرز
 قطع اليد وان ضرب أكثر من حد القاذف ولا يبلغ بمن فعل ما دون الزنا حد الزاني وان
 زاد على حد القاذف كما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً نقش على خاتمه
 وأخذ بذلك من بيت المسالك فأمربه فضربه مائة ضربة ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ضربة
 ثم ضربه في اليوم الثالث مائة ضربة وروى عن الخلفاء الراشدين في رجل وامرأة
 وجداني لحاف يضربان مائة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي بجارية
 أمرأته ان كانت أختها له جلد مائة وان لم يكن أختها له رجم وهذه الأقوال في مذهب
 أحمد وغيره والقولان الأولان في مذهب الشافعي وغيره وأما مالك وغيره فيسكن عنه أن
 من الجرائم ما يبلغ به القتل ووافقه بعض أصحاب أحمد في مثل الجاسوس المسلم اذا تجسس
 لأمم أو على المسلمين فان أحمد وقف في قتله وجوز مالك وبعض الحنابلة كابن عقيل قتله
 ومنعه أبو حنيفة والشافعي وبعض الحنابلة كالقاضي أبي يعلى وجوز طائفة من أصحاب
 الشافعي وأحمد وغيرهما قتل الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة وكذلك كثير من
 أصحاب مالك وقالوا انما يجوز مالك وغيره قتل القدريّة لاجل الفساد في الارض لا لاجل
 الردة وكذلك قد قيل في قتل الساحر فان أكثر العلماء على أنه يقتل وقد روي عن جندب
 رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً أن حد الساحر ضربه بالسيف رواه الترمذي وعن عمر

وعثمان وحفصة وعبد الله بن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم قتلته فقتل بعض العلماء لأجل الكفر وقال بعضهم لأجل الفساد في الأرض لكن جمهور هؤلاء يرون قتله حداً وكذلك أبو خيفة يعزر بالقتل فيما تكرر من الجرائم إذا كان جنسه يوجب القتل كما يقتل من تكرر منه اللواط أو اغتيال النفوس لأخذ المال ونحو ذلك وقد يستدل على أن المفسد متى أذا لم ينقطع شره لا يقتله فإنه يقتل بمارواه مسلم في صحيحه عن عروة بن الأشجعي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يثبتي عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه وفي رواية سيكون هات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كأننا من كان وكذلك قد يقال في أمره بقتل شارب الخمر في الرابعة بدليل ما رواه أحمد في المسند عن ديلم الحيمري رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنا بأرض نعالج بها عملاً شديداً وأنا اتخذ شرباً من القمح تتقوي به على أعمالنا وعلى ردي بلادنا فقال هل يسكر قات نعم قال فاجتنبوه قلت إن الناس غير تاركيه قال فإن لم يتركوه فاقتلوه وهم وهذا لأن المفسد كالمصائل فإذا لم يندفع المصائل إلا بالقتل قتل واجماع ذلك أن العقوبة نوعان أحدهما على ذنب ماض جزاء بما كسب نكالا من الله كجلب الشارب والقاذف وقطع المحارب والسارق والثاني العقوبة لثأنية حق واجب وترك محرم في المستقبل كما يستتاب المرتد حتى يسلم فإن تاب والأقل وكما يعاقب تارك الصلاة والزكاة وحقوق الأديمين حتى يؤديها فالزمير في هذا الضرب أشد منه في الضرب الأول ولهذا يجوز أن يضرب هذا مرة بعد مرة حتى يؤدي الصلاة الواجبة أو يؤدي الواجب عليه والحديث الذي في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله قد فسره طائفة من أهل العلم بأن المراد بجود الله ما حرم لحق الله فإن الحدود في لفظ الكتاب والسنة يراد بها الفصل بين الحلال والحرام مثل آخر الحلال وأول الحرام فيقال في الأول تلك حدود الله فلا تعتدوها ويقال في الثاني تلك حدود الله فلا تقربوها وأما تسمية العقوبة المفسدة حدافه وعرف حادث ومراد الحديث

ان من ضرب لحق نفسه كضرب الرجل امرأته في النشوز لا يزيد على عشر جلدات

﴿فصل﴾ والجلد الذي جاءت به الشريعة هو الجلد المعتدل بالسوط الوسط فان خيار الامور أو ساطها قال علي رضي الله عنه ضرب بين ضربين وسوط بين سوطين ولا يكون الجلد بالصلى ولا بالمقارع ولا يكتفى فيه بالدرة بل الدرّة تستعمل في التعزير فاما الحدود فلا بد فيها من الجلد بالسوط كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤدب بالدرّة فاذا جاءت الحدود دد بالسوط ولا تجرد ثيابه كلها بل ينزع عنه ما يمنع ألم الضرب من الحشايا والقراء ونحو ذلك ولا يربط اذا لم يحتج الي ذلك ولا يضرب وجهه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قاتل أحدكم فليترك الوجه ولا يضرب مقاتله فان المقتصد تأديبه لا قتله ويعطي كل عضو حظه من الضرب كالظهر والاكتاف والفخذين ونحو ذلك

﴿فصل﴾ العقوبات التي جاءت بها الشريعة لمن عصي الله ورسوله نوعان أحدهما عقوبة المقدور عاياه من الواحد والعدد كما تقدم والثاني عقاب الطائفة الممتعة كالتي لا يقدر عليها الا بقتال فاصل هذا هو جهاد الكفار أعداء الله ورسوله فكل من بلغته دعوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى دين الله الذي بعثه به فلم يستجب له فانه يجب قتله حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وكان الله لما بعث نبيه وأمره بدعوة الخلق الى دينه لم يأذن له في قتل أحد على ذلك ولا قتاله حتى هاجر الى المدينة فأذن له وللمسلمين بقوله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد ذكر فيها اسم الله كثيرًا لينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز الذين ان مكناهم في الارض أقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وأمرنا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور ثم انه بعد ذلك أوجب عليهم القتال بقوله تعالى كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون وأكدا لا يحجب وعظم أمر الجهاد في عامة السور

المدنية وذم التاركين له ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب فقال تعالى قل ان كان آباؤكم
وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترتموها وتجارة تخشون
كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فترى بصوا حتى
يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين وقال تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله
ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون
وقال تعالى فاذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم مرض
ينظرون اليك نظر المغشي عليه من الموت فأولى لهم طاعة وقول معروف فاذا عزم الامر
قلو صدقوا الله لكان خيرا لهم فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا في الارض وتقطعوا
أرحامكم وهذا كثير في القرآن وكذلك تعظيمه وتعظيم أهله في سورة الصف التي
يقول فيها يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله
ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خيرا لكم ان كنتم تعلمون
يفغركم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار ومساكن طيبة في جنات عدن
ذلك الفوز العظيم وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين وكقوله
تعالى أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد
في سبيل الله لا يستون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا
وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفاترون
يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم خالد فيها أبدا ان الله عنده
أجر عظيم وقوله تعالى من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة
على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك
فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم وقال تعالى ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب
ولا مخمصة في سبيل الله ولا يوطئون موتا يغيظ الكفار ولا يتالون من عدو نيلا الا كتب
لهم به عمل صالح ان الله لا يضيع أجر المحسنين ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة
ولا يقطعون واديا الا كتب لهم ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون فذكر ما يولد عنه

أعمالهم وما يباشرونه من الأعمال والأمر بالجهاد وذكر فضائله في الكتاب والسنة أكثر من أن يحصر ولهذا كان أفضل ما تطوع به الإنسان وكان باتفاق العلماء أفضل من الحج والعمرة ومن الصلاة التطوع والصوم التطوع كما دل عليه الكتاب والسنة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد وقال إن في الجنة ثلثة درجات ما بين الدرجة والدرجة كباين السماء والأرض أعدها الله للمجاهدين في سبيله متفق عليه وقال من أغبر قدما في سبيل الله حرمه الله على النار روى البخاري وقال صلى الله عليه وسلم رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه وإن مات أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الثتان رواده مسلم وفي السنن رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سوا من المنازل وقال صلى الله عليه وسلم عيان لا تسهم النار عين بكت من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله قال الترمذي حديث حسن وفي مسند الإمام أحمد حرس ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة يقام ليها ويصام نهارها وفي الصحيحين أن رجلا قال يا رسول الله أخبرني بشيء يعدل الجهاد في سبيل الله قال لا تستطيع قال أخبرني قال هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تصوم لا تنظر وتقوم لا تقتر قال لا قال فذلك الذي يعدل الجهاد وفي السنن أنه قال صلى الله عليه وسلم إن لكل أمة سياحة وسياحة أمتي الجهاد في سبيل الله وهذا باب واسع لم رد في ثواب الأعمال وفضائلها مثل ما ورد فيه وهو ظاهر عند الاعتبار فإن نفع الجهاد عام لفاعله ونفعه في الدين والدنيا ومشتغل على جميع أنواع العبادات الباطنة والظاهرة فإنه مشتمل من محبة الله تعالى والإخلاص له والتوكل عليه وتسليم النفس والمال له والصبر والزهد وذكر الله وسائر أنواع الأعمال على ما لا يشتمل عليه عمل آخر والقائم به من الشخص والأمة بين إحدى الحسنيين دائماً الملتزم والخير وأما الشهادة والجنة ثم إن الخلق لا بد لهم من محيا وممات ففيه استعمال مجيهاهم ومماتهم في غاية سعادتهم في الدنيا والآخرة وفي تركه ذهاب السعاداتين أو نقصهما فان من الناس من يرغب في الأعمال الشديدة في الدين أو الدنيا مع قلة منفعتهم فالجهاد أنفع فيهما من كل عمل شديد

وقد يرغب في ترقية نفسه حتى يصادفه الموت فموت الشهيد أيسر من كل ميتة وهي أفضل
الميتات وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد ومقصوده هو أن يكون الدين كله لله
وأن تكون كلمة الله هي العليا فمن منع هذا قاتل بآفاق المسلمين وأما من لم يكن من أهل
الممانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير والاعمى والزمن ونحوهم
فلا يقتل عند جمهور العلماء إلا أن يقاتل بقوله أو فعله وإن كان بعضهم يرى إباحة قتل
الجميع لجرم الكفر إلا النساء والصبيان لكونهم مالا للمسلمين والاول هو الصواب لأن
القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا أن نظهر دين الله كما قال الله تعالى وقاتلوا في سبيل الله الذين
يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه مر على
امرأة مقتولة في بعض معازيه قد وقف عليها الناس فقال ما كانت هذه تقاتل وقال
لأحدهم الحق خالداً قل له لا تقاتلوا ذرية ولا عسيفا وفيما أبيض عنه صلى الله عليه وسلم أنه
كان يقول لا تقاتلوا شيئا خافيا ولا طفلا صغيرا ولا امرأة وذلك أن الله تعالى أباح من
قتل النفوس ما يحتاج إليه في صلاح الخلق كما قال تعالى والقتلة أكبر من القتل أي إن القتل
وإن كان فيه شر وفساد ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه فمن لم يمنع
المسلمين من إقامة دين الله لم تكن مضرة كفره الأعلى نفسه ولهذا قال الفقهاء إن
الداعية إلى البدع الخالفة للكتاب والسنة يعاقب بما يعاقب به الساكس وجاء في الحديث
إن الخطيئة إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها ولكن إذا ظهرت فلم تتركضرت العامة ولهذا
أوجب الشريعة قتال الكفار ولم توجب قتل المقدور عليهم منهم بل إذا أمر الرجل منهم
في القتال أو غير القتال مثل أن تلقى السفينة النأ أو يضل الطريق أو يؤخذ بحيلة فإنه يفعل
فيه إلا ما لا يصح من قتله أو استعباده أو المن عليه أو مفادته بمال أو نفس عند أكثر
الفقهاء كإدله عليه الكتاب والسنة وإن كان من الفقهاء من يرى المن عليه ومفادته
منسوخا مما أهل الكتاب والمجوس فيقاتلون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون ومن سواهم فقد اختلف الفقهاء في أخذ الجزية منهم إلا أن عامةهم
لا يأخذونهم من العرب وإيماءات متبعة انتسبت إلى الإسلام وامتنعت من بعض.

شرائعه الظاهرة المتواترة فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين حتى يكون الدين كله لله كما
قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وسائر الصحابة رضي الله عنهم ما نهى الزكاة وكان قد
توقف في قتلهم بعض الصحابة ثم اتفقوا حتى قال عمر بن الخطاب لا بى بكر رضي الله
عنهما كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم
وأموالهم الا بجهادها وحسابهم على الله فقال له أبو بكر فان الزكاة من حقها والله لو منعوني عناقا
كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فما هو الا ان رأيت
الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت أنه الحق وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
من وجوه كثيرة أنه أمر بقتال الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث
الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يمرقون
من الدين كما يمرق السهم من الرمية فأينا لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجر لمن قتلهم
يوم القيامة وفي رواية لمسلم عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم الى قرائتهم بشيء ولا
صلاتكم الى صلاتهم بشيء ولا صيامكم الى صيامهم بشيء يقرؤون القرآن يحسبون أنه
أنهم وهو عليهم لا تجاوز قراءتهم تراقيمهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية
لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم لا تسكوا على العمل وعن أبي
سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث يقتلون أهل الايمان ويدعون
أهل الاوثان ان أدركتهم لاقتلهم قتل عاد منفق عليه وفي رواية لمسلم تكون أمتي فرقتين
فخرج من بينهما مارقة يلى قتلهم أولي الطائفتين بالحق فهو لاء الذين قتلهم أمير المؤمنين
على رضي الله عنه لما حصلت الفرقة بين أهل العراق والشام وكانوا يسمون الخوارج
بين النبي صلى الله عليه وسلم ان كلا الطائفتين المفترقتين من أمتي وأن أصحاب علي أولي
بالحق ولم يخرج الا على قتال أولئك المارقين الذين خرجوا من الاسلام وفارقوا

الجماعة واستحلوا دماء من سواهم من المسلمين وأموالهم فثبت بالكتاب والسنة واجماع الامة انه يقاتل من خرج عن شريعة الاسلام وان تكلم بالشهادتين وقد اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة لو تركت السنة الراتبة كركعتي الفجر هل يجوز قتالها على قولين فأما الواجبات والحرمات الظاهرة المستفيضة فيقاتل عليها بالاتفاق حتى يلتزموا أن يقيموا الصلوات المكتوبات ويؤدوا الزكاة ويصوموا شهر رمضان ويحجوا البيت ويلتزموا ترك المحرمات من نكاح الاخوات وأكل الجبائث والاعتداء على المسلمين في النفوس والاموال ونحو ذلك وقتال هؤلاء واجب ابتداء بعد بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم اليهم بهايقاتلون عليه فأما اذا بدؤا المسلمين فينأ كدقتالهم كما ذكرناه في قتال المعتنمين من المعتدين قطاع الطريق وأبلغ الجهاد الواجب للكفار والمعتنمين عن بعض الشرائع كما هي الزكاة والخوارج ونحوهم يجب ابتداء ودفعاً اذا كان ابتداء فهو فرض على الكفاية اذا قام به البعض سقط الفرض عن الباقي وكان الفضل لمن قام به كما قال الله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر الآية فأما اذا أراد العدو والهجوم على المسلمين فانه يصير دفعه واجبا على المقصودين كلهم وعلى غير المقصودين لاعتناهم كما قال الله تعالى وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم المسلم بنصر المسلم وسواء كان الرجل من المرتزقة للقتال أو لم يكن وهذا يجب بحسب الامكان على كل أحد بنفسه وماله مع القلة والكثرة والمشي والركوب كما كان المسلمون لما قصدتهم العدو عام الخندق لم يأذن الله في تركه أحد كما أذن في ترك الجهاد ابتداء لطلب العدو الذي قسمهم فيه الى قاعد وخارج بل ذم الذين يستأذنون النبي صلى الله عليه وسلم يقولون ان يوتنا عورة وما هي بعورة ان يريدون الا فرارا فهذا دفع عن الدين والحرمات والانفس وهو قال اضطرارو ذلك قتال اختيار لا زيادة في الدين واعلاؤه ولا رهاب العدو كغزاة تبوك ونحوها فهذا النوع من العقوبة هو لاطوائف الممتنعة فأما غير المعتنمين من أهل ديار الاسلام ونحوهم فيجب الزامهم بالواجبات التي هي مباني الاسلام الخمس وغيرهامن اداء الامانات والوفاء بالعهود في المعاملات وغير

ذلك فمن كان لا يصلي من جميع الناس رجالهم ونسأؤهم فإنه يؤمر بالصلاة فإن امتنع عوقب حتى يصلي باجماع العلماء ثم إن أكثرهم يوجبون قتله إذا لم يصل فيستتاب فإن تاب والاقتل وهل يقتل كافرا أو مرتدا أو فاسقا على قولين مشهورين في مذهب أحمد وغيره والمنقول عن أكثر السلف يقتضى كفره وهذا مع الإقرار بالوجوب فإما من جحد الوجوب فهو كافر بالاتفاق بل يجب على الأولياء أن يأمرُوا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبعا ويضربوه عليه العشر كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليه العشر وفرقوا بينهم في المضاجع وكذلك ما يحتاج إليه الصلاة من الطهارة الواجبة ونحوها ومن تمام ذلك تماهدهم ساجدا للمسلمين وأئمتهم وأمرهم بأن يصلوا بهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري وصلى مرة بأصحابه على طرف المنبر فقال إنما فعلت هذا لتأتموا بي وتعلموا أصلاتي وعلى إمام الناس في الصلاة وغيرها أن ينظر لهم فلا يفوتهم ما يتعلق بفعله من كمال دينهم بل على إمام الصلاة أن يصلي بهم صلاة كاملة ولا يقتصر على ما يجوز للمنفرد والاعتصار عليه من قدر الاجزاء الالعذر وكذلك على إمامهم في الحج وأمرهم في الحرب ألا ترى أن الوكيل والولي في البيع والشراء عليه أن يتصرف لموكله ولموالية على الوجه الاصح له في ماله وهو في مال نفسه يفوت نفسه ما شاء فأمر الدين أهم وقد ذكر الفقهاء هذا المعنى ومقتضاها تمت الولاية باصلاح دين الناس صالح للطائفتين دينهم ودنياهم والا اضطربت الامور عليهم وملاك ذلك كله حسن النية للرعية واخلاص الدين كله لله والتوكل عليه فان الاخلاص والتوكل جماع صلاح الخاصة والعامة كما أمرنا أن نقول في صلاتنا اياك نعبد و اياك نستعين فان هاتين الكلمتين قد قيل انهما يجتمعان معاني الكتب المنزلة من السماء وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مرة في بعض مغازيه فقال يا مالاك يوم الدين اياك نعبد و اياك نستعين فجعلت الرأس تندرج عن كواهلها وقد ذكر ذلك في غير موضع من كتابه كقوله فاعبدوه وتوكل عليه وقوله تعالى عليه توكلت و اليه انيب وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ذبح أضحيته يقول اللهم منك ولك وأعظم عون لولي الامر خاصة ولغيره

ساعة ثلاثة أمور أحدها الاخلاص لله والتوكل عليه بالدعاء وغيره وأصل ذلك المحافظة على الصلوات بالقلب والبدن والثاني الاحسان الى الخلق بالنفع والمال الذي هو الزكاة الثالث الصبر على أذى الخلق وغيره من التوائب ولهذا جمع الله بين الصلاة والصبر كقوله تعالى في موضعين واستعينوا بالصبر والصلاة وكقوله تعالى وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين واصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وقوله تعالى فاصبر على ما يقولون وسبح بحمديك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها وكذلك في سورة ق فاصبر على ما يقولون وسبح بحمدي ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب وقال تعالى ولقد علم أنك يضيق صدرك بما يقولون فسبح بحمدي ربك وكن من الساجدين وأما قرانه بين الصلاة والزكاة في القرآن فكثير جدا بالقيام بالصلاة والزكاة والصبر يصاح حال الراعي والرعية اذا عرف الانسان ما يدخل في هذه الاسماء الجامعة يدخل في الصلاة من ذكر الله تعالى ودعائه وتلاوة كتابه واخلاص الدين له والتوكل عليه وفي الزكاة بالاحسان الى الخلق بالمال والنفع من نصر المظلوم واغاثة الملهوف وقضاء حاجة المحتاج ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل معروف صدقة فيدخل فيه كل احسان ولو ببسط الوجه والكلمة العلية ففي الصحيحين عن علي بن حاتم رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد الا سيكلمه ربه ايس بيته ويأنيه حاجب ولا ترجان فينظر ايمن منه فلا يرى الا شيئا قدمه وينظر اשמ منه فلا يرى الا شيئا قدمه فينظر امامه فاستقبله النار فمن استطاع منكم ان يتقى النار ولو بشق تمرة فليفعل فان لم يجد فبكلمة طيبة وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحقرن من المعروف شيئا ولو ان ناقي أخاك ووجهك اليه منبسط ولو ان تفرغ من دلوك في اناء المستسقي وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ان أثقل ما يوضع في الميزان الخلق الحسن وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لام سلمة يا أم سامة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة وفي الصبر احتمال الأذى وكظم الغيظ والعفوع عن الناس ومخالفة الهوى وترك الأشر والبطر كما قال الله تعالى ولئن

أدقنا الانسان منارحة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته
 ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح غفور الا الذين صبروا وعملوا الصالحات أولئك لهم
 مغفرة وأجر كبير وقال لئيبه صلى الله عليه وسلم خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن
 الجاهلين وقال تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم وخزنة عرضها السموات والارض
 أعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس
 والله يحب المحسنين وقال تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن
 فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم وما يلقاها الا الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ
 عظيم واما يزغك من الشيطان زغ فاستعذ بالله انه هو السميع العليم وقال تعالى
 وجزاء سيئة سيئة مثلهن من عفوا أصاح فأجره على الله انه لا يحب الظالمين وقال الحسن
 البصري رحمه الله عليه اذا كان يوم القيامة نادي مناد من بطان العرش الالقيتم من وجب
 أجره على الله فلا يقوم الا من عفوا وأصاح فليس حسن النية بالريعة والاحسان اليهم أن
 يفعل ما يهونونه ويترك ما يكرهونه فقد قال الله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت
 السموات والارض ومن فيهن وقال تعالى للصحابه واعلموا أن فيكم رسول الله لو
 يطيقكم في كثير من الامور لعلتم وانما الاحسان اليهم فعل ما ينفعهم في الدين والدنيا
 ولو كرهه من كرهه لكن ينبغي له أن يرفق بهم فيما يكرهونه ففي الصحيحين عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال ما كان الرفق في شيء الا زانه ولا كان العنف في شيء الا شانه
 وقال صلى الله عليه وسلم ان الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف
 وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يقول والله اني لاريد أن أخرج لهم المرة من الحق
 فأخاف أن يفرواعنها فأصبر حتى تحبب الحلوة من الدنيا فأخرجها معها فاذا نفر والهذه
 سكنوا هذه وهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أتاه طالب حاجة لم يرد له الا بها أو
 بميسور من القول وسأله مرة بعض أقاربه أن يوليّه علي الصدقات ويرزقه منها فقيل ان
 الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد فمنهم ماها وعوضهم من الفء ونحا كم اليه علي وزيد
 وجمعة في ائمة حرة فلم يقض بها الواحد منهم ولكن قضى بها الخلق ائمة انه طيب قلب كل

واحد بكلمة حسنة فقال لعل أنت مني وأنا منك وقال لجمع فراسمهم خلقي وخلقي وقال
 لزيد انت اخونا ومولانا فهكذا ينبغي لولى الامر في قسمه وحكمه فان الناس دائما
 يسألون ولى الامر ما لا يصالح بذله من الولايات والاموال والمنافع والجود والشفاعة في
 الحدود وغير ذلك فيعوضهم من جهة أخرى ان أمكن أو يرد هم بميسور من القول ما لم
 يحتاج الي الاغلاظ فان رد السائل يؤلمه خصوصا من يحتاج الى تأليفه وقد قال الله تعالى
 واما السائل فلا تهر وقال الله تعالى وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا
 تبذر تبذيرا الى قوله واما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولا
 ميسورا واذ احكم على شخص فانه قد يتأذى فاذا طيب نفسه بالصالح من القول والعمل
 كان ذلك تمام السياسة وهو نظير ما يعطيه الطبيب للعريض من الطيب الذي يسوغ الدواء
 الكريه وقد قال الله لموسى عليه السلام لما ارسله الى فرعون فقولا له قولا لينا لعله
 يتذكر أو يخشى وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما اذن جبريل وأبي موسى الاشعري
 رضي الله عنهما لمسا بعنهما الى اليمن يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا وطاوعا ولا تحتلفا
 وبال مرة اعراي في المسجد فقام أصحابه اليه فقال لا تزرموه أى لا تقطعوا عاياه بوله ثم أمر
 بدلو من ماء فصب عليه وقال النبي صلى الله عليه وسلم انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا
 معسرين والحديثان في الصحيحين وهذا يحتاج اليه الرجل في سياسة نفسه وأهل بيته
 ورعيته فان النفوس لا تقبل الحق الا بما تسهين به من حظوظها التي هي محتاجة اليها فتكون
 تلك الحظوظ عبادة لله وطاعة له مع انيصة الصالحة ألا ترى ان الاكل والشرب واللباس
 واجب على الانسان حتى لو اضطر الى الميتة وجب عليه الاكل عند عامة العلماء فان لم
 يأكل حتى مات دخل النار لان العبادات لا تؤدى الا بهدا وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
 ولهذا كانت نفقة الانسان على نفسه وأهله مقدمة على غيرها ففي السنن عن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا فقال رجل يا رسول الله
 عندي دينار فقال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على زوجتك
 قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال

عندي آخر قال أنت أبصر به وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار أنفقته في سبيل الله ودينار أنفقته في رقة ودينار تصدقت به على مسكين ودينار أنفقته على أهلك أعظمها أجرا الذي أنفقته على أهلك وفي صحيح مسلم عن أبي امامة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن آدم أنت ان تبدل الفضل بغيرك وان تمسكه شركا ولا تلام على كفاف وابدأ بمن تسول واليد العليا خير من اليد السفلى وهذا تأويل قوله تعالى ويسألونك ماذا ننفقون قل العفو أي الفضل وذلك لأن نفقة الرجل على نفسه وأهله فرض عين بخلاف النفقة في الغزو والمساكين فإنه في الأصل اما فرض على الكفاية واما مستحب وان كان قد يصير متعينا إذا لم يقم غيره به فان اطعام الجائع واجب ولهذا جاء في الحديث لو صدق السائل لمسا أفاع من رده ذكره الامام أحمد وذكر أنه اذا علم صدقة وجب اطعامه وقد روى أبو حاتم البستي في صحيحه حديث أبي ذر رضي الله عنه الطويل عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي فيه أنواع من العلم والحكمة وفيه انه كان في حكمة آل داود عليه السلام حق على العاقل ان تكون له أربع ساعات ساعة يناجي فيها ربه وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يتخلو فيها بأصحابه الذين يحبونه ويمحبونه عن ذات نفسه وساعة يتخلو فيها بلذته فيما يحل ويجمل فان في هذه الساعة عونا على تلك الساعات فينبى انه لا بد من اللذات المباحة الجميلة قائماتين على تلك الامور ولهذا ذكر الفقهاء ان السدالة هي الصلاح في الدين والمروءة تفسروا المروءة باستعمال الجملة ويزينه وتجنب ما يدنس ويشينه وكان أبو الرداء رضي الله عنه يقول اني لا استعجم نفسي بالشئ من الباطل لاستعجم به على الحق والله سبحانه انما خلق اللذات والشهوات في الاصل لتسام مصدحة الخلق فانه بذلك يحبون ما ينفقهم كما خلق الغضب ليدفعون به ما يضرهم ويحرم من الشهوات ما يضر تناولها وذن من اقتصر عليهم اقاما من استعان بالمباح الجميل على الحق فهذا من الاعمال الصالحة ولهذا في الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي بضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له أجر قال أرايتم لو وضعها في حرام امكن كان عليه وزر قالوا بلى قال فلم تحتسبوا بالحرام ولا تحتسبوا بالحلال وفي الصحيحين

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إنك تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله ألا زددت به درجة ورفعة حتى لا تقمة نفسك في فهم امرأتك والآثار في هذا كثيرة فالأمر إذا كانت له نية أتت على عامة أفعاله وكانت المباحات من صالح أعماله لصالح نأيه ونيتته والمتافق لفساد قلبه ونيتته بعاقب على ما يظهره من العبادات رياء فإن في السعي يح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في الجسد مفسدة إذا صاححت صالحها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب

﴿فصل﴾ وكان المفروبات شرعت داعية إلى فعل الواجبات وترك المحرمات فتعبد شرع أيضا كل ما يمين على ذلك فينبغي تيسير طريق الخير والطاعة والاعانة عليه والترغيب فيه بكل ممكن مثل أن يذل الولد أو أهله أو رعيته ما يرغبهم في العمل الصالح من مال أو ثناء أو غيره ولهذا شرعت المأثرة بالخيل والابل والمناضلة بالسهام وأخذ الجمل عليها المساقية من الترغيب في اعداد القوة ورباط الخيل للجهاد في سبيل الله حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم يسابق بين الخيل هو و. خلفاءه الراشدون ويخرجون الاسباق من بيت المال ولذكته عطاء المثلثة فلورهم فندى أن الرجل كان يسلم أول النهار رغبة في الدنيا فلا يجي آخر النهار الا والاسلام احب اليه ساد طاعت عليه الشمس وكذلك الشر والمعصية يبتغي حسم مادته وسد ذريعتيه ودفع ما يندبى اليه اذا لم يكن فيه مصلحة راجحة مثال ذلك ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا يخلون الرجل بامرأة فان نالها الشيطان وقال لا يخله لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يومين الا ومعها زوج أو ذو محرم فمنه صلى الله عليه وسلم عن الخلو بالاجنبية والسفر بها لانه ذريعة الى الشر وروى عن النبي ان وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم كان فيهم غلام ظاهر الوضاعة فاجلسه خلف ظهره وقال انما كانت خطيئة داود والنظر وعمر بن الخطاب رضي الله عنه كان لما كان يمس بالمدينة فسمع امرأة تتعق بأبيات تقول فيها

هل من سبيل الى خير فأشربها * هل من سبيل الى لصير بن حجاج

فدعى به فوجده شابا حسنا خلق رأسه فازداد جمالا فنفاه الى البصرة لثلاثتين به التمس وروى عنه انه بلغه ان رجلا يجلس اليه الصبيان فمنهم من يسته فاذا كان من الصبيان من

يخاف فتنته على الرجال أو على النساء منع وليه من اظهاره لغير حاجة أو تحسينه لاسيا بترجحه
وتجربته في الحمامات واحضاره بحال الله والاعاني فان هذا مما ينبغي التعزير عليه
وكذلك من ظهر منه الفجور يمنع من تملك الغلمان المردان الصباح ويفرق بينهما فان
الفتية متفقون على أنه لو شهد شاهد عند الحاكم وكان قد استفاض عنه نوع من أنواع
الفسوق القادحة في الشهادة فإنه لا يجوز قبول شهادته ويجوز للرجل أن يجرحه بذلك وان
لم يره فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر عليه بجنابة فأنشأ عليها خيرا فقال وجبت
ثم مر عليه بجنابة فأنشأ عليها شرا فقال وجبت فسأله عن ذلك فقال هذه الجنابة أثبتت
عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنابة أثبتت عليها شرا فقلت وجبت لها النار
أنتم شهداء الله في الأرض مع أنه كان في زمانه امرأة تعلن الفجور فقال لو كنت راجيا
أن يدابير بينة لرجعت هذه فالحدود لا تقام الا بالبينية واما الحد من الرجل في شهادته
وأمانته ونحو ذلك فلا يحتاج الى المعايينة بل الاستفاضة كافية في ذلك وما هو
دون الاستفاضة حتى انه يستدل عليه باقرانه كما قال ابن مسعود اعتبروا الناس
بأخدايمهم فهذا دفع شره مثل الاحتراز من العدو وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
احتسروا من الناس يسوء الظن فهذا امر عمر مع انه لا يجوز عقوبة المسلم بسوء الظن

فصل في الحدود والحقوق التي لا دمي معين فمسا النفوس قال الله تعالى قل
تعالوا اتل ما حرم بكم عليكم ألا تشركو اياه شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا اولادكم
من اطلاق نحن نرزقكم واياهم ولا تقر بوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا
النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ولا تقر بوا مال اليتيم الا
بالتي هي احسن حتى يبلغ أشده وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا
وسعها واذ اقمتم فاعدوا ولو كان ذا قرني وبه الله وأوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم
تتذكرون وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله
ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون وقال تعالى وما كان يؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ
قوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا
عظيما وقال تعالى من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس أو

فساد في الارض فكانت قتل الناس جميعا ومن أحيائها فكانت أحياء الناس جميعا
وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أول ما يقضي بين الناس يوم القيامة في
السماء قاتل ثلاثة أنواع أحدها العمد المحض وهو أن يقصد من يعلمه معصوما بما
يقتل غالبا سواء كان يقتل بحده كالسيف ونحوه أو بشتمه كالسندان وكوذين القصار أو
بغير ذلك كالتهريق والتعريق والالقاء من مكان شاهق والخنق وامساك الخصيتين
حتى تخرج الروح ونغم الوجه حتى يموت وسقي السموم ومحو ذلك من الافعال فهذا اذا
فعله وجب فيه القود وهو أن يمكن أولياء المقتول من القاتل فإن أحبوا قتلوا وإن أحبوا
عفوا وإن أحبوا أخذوا الدية وإيسر لهم أن يقتلوا غير قاتله قال الله تعالى ولا تاتوا
النفوس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل
انه كان منصورا قيل في التفسير لا يقتل غير قاتله وروي عن أبي شريح الخزاعي رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصيب بدم أو خيل أو جمل الجراح فهو
بالختيار بين احدى ثلاث فإن أراد الرأفة فخذوا على يديه أن يقتل أو يعفو أو يأخذ الدية
فمن فعل شيئا من ذلك فعاد فان له جهنم خالد مخلدا فيها أبدا رواه أهل السنن قال الترمذي
حديث حسن صحيح فمن قتل بمدا العفو أو أخذ الدية فهو أعظم جرم ممن قتل ابتداء حتى
قال بعض العلماء انه يجب قتله جدا ولا يكون أمره لأولياء المقتول قال الله تعالى كتب عليكم
القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء
فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك
فله عذاب أليم ولكم في القصاص حياة يا أولى الالباب لعلكم تتقون قال العلماء إن أولياء
المقتول تغافل قلوبهم بالغيظ حتى يؤثروا أن يقتلوا القاتل وأولاءه ربما لم يرضوا بقتل القاتل
بل يقتلون كثيرا من أصحاب القاتل كسيد القبيلة ومقدم الطائفة فيكون القاتل قد
اعتدى في الابتداء وتعدى هو لاء في الاستيفاء كما كان يفعل أهل الجاهلية الخارجون عن
الشريعة في هذه الاوقات من الاعراب والحاضرة وغيرهم وقد يستعظمون قتل القاتل
لكونه عظيما أشرف من المقتول فيفضي ذلك الى أن أولياء المقتول يقتلون من قدروا عليه
من أولياء القاتل وربما حالف هؤلاء غير ما واستعانوا بهم وهؤلاء ما يفضي الى التزيم

الواقعة بين الناس في البوادي والخواضر انما هي البغي وترك العبدل فان احسدى
الطائفتين قد يصيب بهما من الاخرى دما او مالا او تماعيا بالباطل فلا تصفها ولا
تقتصر الاخرى على استيفاء الحق فالواجب في كتاب الله الحكم بين الناس في الدماء
والاموال وغيرها بالنسبة الذي امر الله به ومحموما كان عليه كثير من الناس من حكم
الجاهلية واذا اصاح وصاح بينهما فاصاح بالعبدل كما قال الله تعالى وان طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا فاصحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي
الى امر الله فان فاعت فاصحوا بينهما بالعبدل واقسطوا ان الله يحكم المتقين انما
المؤمنون اخوة فاصحوا بين اخويكم ويايها الذين آمنوا ان ياتىكم من اهل الذمة
أفضل لهم كما قال الله تعالى والجر روح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له قال انس رضي
الله عنه ما رفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم امر فيه القصاص الا امر فيه بالعفو وادابو
داود وغيره وروى مسلم في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما تقتضيت صدقة من مال وما زاد الله عبدا بغوا اعز او ما تراضع احداهما
رفعه الله وهذا الذي ذكرناه من التكافي هو في المسلم الحر مع المسلم الحر فاما الذي
نجمه ورعا على عبي انما ليس بكفء للمسلم كان الممتان الذي يقدمون بالادالك
رسولا واتجر او نحو ذلك ليس بكفء له وفاقا ومنهم من يقول بل هو كفء له كذلك
التراخي قتل الحر بالعبد والنوع الثاني الخيل الذي يشبه العبد قال النبي صلى الله عليه
وسلم الا ان في قتل الخيل شبه العبد ما كان في السوط والله اعلم ان الابل ممتا
رسون خلفه في بطونها اولادها سماء شبه العبد لانه قصده العبد وانما يشبه بالعبد
لا يقتل ظالمه العبد وان لم يمتد ما يقتل والثالث الخيل وما يجري من رواد مثل ان يرمي
صيدا او هدا فيصيب انسانا بغير علمه ولا قصده فهذا ليس فيه قود وانما فيه الدية
والكفارة وهما مسائل كثيرة معروفة في كتب اهل العلم وبينهم

فصل في القصاص في الجراح ايضا ثابت بالكتاب والسنة والاجماع بشرط المساواة
فاذا قطع يده اليمنى من مفصل فله ان يقطع يده كذلك واذا قاع سنه فله ان يقطع سنه
واذا شججه في رأسه او وجهه فله ان يوضح العظم فله ان يشججه كذلك واذا تمكّن المساواة مثل ان

يكسر له عظاما باطنا أو يشججه دون الموضحة فلا يشرع القصاص بل تجب الدية المحدودة
أو الارش وأما القصاص في الضرب بيده أو بمصاه أو سوطه مثل أن يلطمه أو يلكمه أو
يضر به بمصاه ونحو ذلك فتدق طائفة من العلماء أنه لا قصاص فيه بل فيه التعزير لانه
لا يمكن المساواة فيه والمأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة التابعين أن
القصاص مشروع في ذلك وهو نص أحمد وغيره من الفقهاء وبذلك جاءت سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو الصواب وقال أبو فراس خطيب عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فذكر حديثا قال فيه ألا نبي والله أُرسل عمالي إليكم ليضربوا آذانكم ولا يأخذوا
أموالكم ولكن أرسلهم إليكم ليعاموكم دينكم وسننكم فمن فعل به سوى ذلك فليرفع يده إلي
فر الذي نفى يده إذا أقصته منه فوثب عمرو بن العاص فقال يا أمير المؤمنين إن كان
رجل من المسلمين على رعية فأدبر عيته أثبتك لفتنه منه قال أي والذي نفس محمد بيده
إذا أقصته منه أني لأقصه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتص من نفسه
ألا تضربوا المسلمين فتذلواهم ولا تمنوهم سقوهم قتلهم فكفروهم رواه الإمام أحمد
 وغيره وهذا إذا ضرب الوالي رعيته ضربه باغير جائز فاما الضرب المشروع فلا
فصاص فيه بالإجماع اذ هو واجب أو مستحب أو جائز

فصل في الإعراض مشروع أيضا وهو أن الرجل إذا امن رجلا أو دعا
عليه فله أن يفعل به كذلك وكذلك إذا شتمه شتمة لا كذب فيها والعفو أفضل قال الله تعالى
وجزاء سيئة سيئة مثاها فمن عفا وأصاح فأجره على الله إنا لنحب الظالمين وإن انتصر بعد
ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل قال النبي صلى الله عليه وسلم المستبان ما قاله فعلى البادي
منهما ما لم يمتد الظالم ويسمي هذا الانتصار والستيمة التي لا كذب فيها مثل الأخبار عنه
بما فيه من القبايح أو تسميته بالكذب أو الخمار ونحو ذلك فإما أن افتري عليه لم يحل له أن
يفتري عليه ولو كفره أو فسقه بغير حق لم يحل له أن يكفره أو يفسقه بغير حق ولو امن
أباه أو قبياته أو أهل بلده ونحو ذلك لم يحل له أن يتعدى على أولئك فأنهم لم يظلموه وقال
الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين للشهادة بالعدل ولا يجير منكم شتان قوم على
بلا عدلوا أعداؤهم أقرب للتقوى فأمر الله المسلمين أن لا يجير لهم بعضهم بالكفر على

ان لا يسلوا وقال اعدلوا هو أقرب للتقوي فاذا كان العدو ان عليه في العرض محر ما لحقه
بما ياحقه من الاذي جاز القصاص فيه بمثله كالدعاء عايه بمثل ما دعا وما اذا كان محر ما
لحق الله تعالى كالكذب المحرم بحال وهكذا قال كثير من الفقهاء اذا قسله بتجريق أو
تفريق أو خنق أو نحو ذلك فانه يفعل به كما فعل ما لم يكن الفعل محر ما في نفسه كمن تجر يد
الخنزير والوط به ومنهم من قال لا قود عليه الا بالسيف والاول أشبه بالكتاب والسنة
والعدل

فصل في واذا كانت القرية ونحوها لأفصاص فيها ففيها العقوبة بتقدير ذلك نفسه حد
القذف الثابت بالكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم
يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم
الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم فاذا رمى الحر
محصنة بالزنا والوط فعليه حد القذف وهو ثمانون جلدة وان رماه بغير ذلك عوقب
تزييرا وهذا الحديث بحقه المقتدوف فلا يستوفي الا بطلانه باتفاق الفقهاء فان غنا عنه
سقط عند جمهور العلماء لان الغلب فيه حق الا دمي كالتقصاص والاموال وقيل
لا يسقط تنديبا لحق الله اعدام المماثلة كسائر الحدود وانما يجب حد القذف اذا كان
المقتدوف محصنا وهو المسلم الحر العفيف فأما المشهور بالفجور فلا يجب قذفه وكذلك
الكافر والرقيق لكن يزر القاذف الا الزوج فانه يجوز له ان يقذف امرأته اذا زنت ولم
تجبل من الزنا فان حبست منه وولدت فعليه ان يقذفها ويوفي ولدها الا يلحق به من ليس
منه واذا قذفها فاما ان تقر بالزنا او امان تلاعنه كاذ كره الله في الكتاب والسنة ولو كان
القاذف عبدا فعليه نصف حد الحر وكذلك في جلد الزنا وشرب الخمر لان الله تعالى قال
في الاماء فان اتين بفاحشة فمابين نصف ما على المحصنات من العذاب واما اذا كان
انواجب القتل أو قطع اليد فانه لا يتنصف

فصل في ومن الحقوق الابضاع فالواجب الحكم بين الزوجين بما أمر الله تعالى به
من امساك بمعروف أو تسريح باحسان فيجب على كل من الزوجين أن يؤدي الى
الآخر حقوقه بطيب نفس وان شراح صدر فان لامرأة على الرجل حقه في ماله وهو

الصدائق والنفقة بالمسروف وحقا في بدنه وهو العشرة والمتعة بحيث لا تؤول إلى منها استحققت الفرقه
باجتماع المسلمين وكذلك لو كان محبوباً أو غنياً لا يمكنه جماعها فله النفقة ووطؤها واجب
عليه عند أكثر العلماء وقد قيل أنه لا يجب اكتفاء بالباعث العائلي والصدوق واجب
كذلك عليه الكتاب والسنة والأمول وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يجد الله بن عمر
رضي الله عنه ثمنه بأكثر الصوم والعبادة أن لا زوجة له من ثمنه ثمنه قبل ينجب عليه
وطؤها كل أربعة أشهر مرة وفيه يجب وطؤها بالمعروف، على قدر قدرته ولو حاجتها كما
ينجب النفقة بالمعروف كذلك وهذا أشبهه ولا رجل عاها أن لا ينجب عليها إلا ما لم ينجبها
أو يشبهها عن واجب فيجب عاها أن تمكنه كذلك ولا يخرج من ذلك إلا باذنه أو إذن
الشارع واستغلب النفقة على غيرها خدمة المنزل كالفرض والكسب والحبس ونحو ذلك
فقليل يجب عاها أو قليل لا يجب وفيه يجب الحقيق منه

فقد قيل في أموالهم فيجب الحكم بين الناس فيها بالعدل ثم أمر الله ورسوله مثل
قسم الموارث بين الورثة على ما جاء به الكتاب والسنة وقد تنازع الأصوليون في مسائل
من ذلك وكذلك في المعاملات من المبيعات والأجارات والوكالات والمشاركات
والطبقات والرقب والرهنايات ونحو ذلك من المعاملات المتقدمة المتقدمة والقبوض فإن
العدل فيها من فروق المالكين لا تعاضد الدنيا والآخرة إلا به في العدل فيها ما هو بمرقة
كل ما يتبعه كوجوب تسليم الثمن على المشتري وتسليم البائع على البائع لا يشتري
ويحريم تطفئة المسكيات والميزان وجوب الصمد في الزمان ومنع الكذب والخيانة
والغش وإن جزاء القرض الرقابة والهدونه ما هو خفي جاءت به المراسم أو يرضى بها أهل
الاستقام فإن عادة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل والنهي
عن الظلم دونه وجعله على كل المسالك بالاطل وجنسه من الربا والميسر وأنواع الربا
والميسر التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم مثل بيع الغرر وبيع جبل الطيلة وبيع
العائن في الملوأ والسمك في المساء والبيع إلى أجل غير مسمى وبيع المسراة وبيع المدلس
والملاسة والمنابذة والمنابذة والمحاكمة والتجش وبيع الثمر قبل بدو ولاسه وما نهى عنه
من أنواع المشاركات الفاسدة كالتجارة بزرع بقية بغيرها من الأرض ومن ذلك ما قد

به العلماء وهم الذين اذا صلحوا اصالح الناس فعلى كل منهما ان يحرى ما يقوله ويفعله طاعة
 الله ورسوله واتباع كتاب الله ومتى أمكن في الحوادث المشككة معرفة ما دل عليه الكتاب
 والسنة كان هو الواجب وان لم يمكن ذلك لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة
 عنده أو غير ذلك فله أن يقلد من يرتضى علمه ودينه هذا أقوى الأقوال وقد قيل ليس
 له التقليد بكل حال والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد وغيره وكذلك ما يشترط في القضاة
 والولاة من الشروط يجب فعله بحسب الامكان بل وسائر شروط العبادات من الصلاة
 والجهاد وغير ذلك كل ذلك واجب مع القدرة فاما مع العجز فان الله لا يكلف نفسا الا
 وسعها ولهذا أمر الله المصلي أن يتطهر بالماء فان عدمه أو خاف الضرر باستعماله لشدة البرد
 أو جراحة أو غير ذلك تيمم الصعيد الطيب فمسح بوجهه ويديه منه وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لعمران بن حصين صل قائما فان لم تستطع فقعاعدا فان لم تستطع فعلى جنب فقد
 أوجب الله فعل الصلاة في الوقت على أي حال أمكن كما قال تعالى حافظوا على الصلوات
 والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فان خفتم فربا لا أوركبنا فاذا أنتم فاذكروا لله
 كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون فأوجب الله الصلاة على الآمن والخائف والصحيح
 والمريض والغني والفقير والمقيم والمسلح وخففها عن المسافر والخائف والمريض كما جاء
 به الكتاب والسنة وكذلك أوجب فيها واجبات من الطهارة والسنارة واستقبال القبلة
 وأسقط ما يعجز عنه العبد من ذلك فلوانكسرت سفينة قوم أو ساء بهم المحاربون شيأهم
 سألوا عرأة بحسب أهوالهم وقام امامهم وسقط عنهم لألأرى الباقيون عورته ولو اشتبهت
 عليهم القبلة اجتهدوا في الاستدلال عليها فلو عميت الدلائل صلوا كيف أمكنهم كما قد
 روي أنهم فعلوا ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهذا الجاهات والولايات
 وسائر أمور الدين وذلك كله في قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وفي قول النبي صلى
 الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم كما ان الله تعالى اسأحرم المطاعم
 الحيتية قال تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه وقال تعالى ما جعل عليكم في
 الدين من حرج وقال تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج فلم يوجب ما لا يستطاع
 ولم يحرم ما يضطر اليه اذا كانت الضرورة بغير معصية من العبد

(فصل) يجب أن يعرف ان ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لقيام الدين
 الابهافان بنى آدم لاتتم مصلحتهم الا بالاجتماع لحاجة بعضهم الى بعض ولا بد لهم عند
 الاجتماع من رأس حتي قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا
 أحدهم رواه أبو داود من حديث أبي سعيد وأبي هريرة وروي الامام أحمد في المسند
 عن عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الارض
 الا أمر واحد منهم فأوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل
 العارض في السفر تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع ولان الله تعالى أوجب الأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك الا بقوة وامارة وكذلك سائر ما أوجبه من
 الجهاد والعادل واقامة الحج والجمع والاعياد ونصر المظلوم واقامة الحدود ولا تتم الا
 بالقوة والامارة ولهذا روى ان السلطان ظل الله في الارض ويقال ستون سنة من امام
 جاثراً صالح من ليلة بالاساطان والتجربة تبين ذلك ولهذا كان السلف كالفصيل بن
 عياض وأحمد بن حنبل وغيرهما يقولون لو كان لنا دعوة مجابة لدعونا بها للسلطان
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يرضى لكم ثلاثاً أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن
 تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم رواه مسلم وقال
 ثلاث لا يغفل عنيهن قلب مسلم اخلاص العمل لله ومناصحة ولاة الامر ولزوم جماعة
 المسلمين فان دعوتهم تحيط من ورائهم رواه أهل السنن وفي الصحيح عنه انه قال الدين
 النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله
 ولأئمة المسلمين وعامتهم فالواجب اتخاذ الامارة ديناً وقربة يتقرب بها الى الله فان التقرب
 اليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات وانما يفسد فيها حال أكثر الناس
 لا بتغاء الرياسة أو المال بها وقد روي كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 ما ذئبان جائعان ارسلا في غنم بأفسدهما من حرص المرء على المال أو الشرف لدينه
 قال الترمذي حديث حسن صحيح فأخبر ان حرص المرء على المال والرياسة يفسد
 دينه مثل أو أكثر من افساد الذين الجائعين لزربة الغنم وقد أخبر الله تعالى عن الذي
 يؤتي كتابه بشماله انه يقول ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيته وغاية مر يد الرياسة أن

يكون كفرعون وجامع المال أن يكون كفارون وقديبن الله تعالى في كتابه حال فرعون وقارون فقال تعالى أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وأكثر في الأرض فأخذهم الله بذنوبهم وما كان لهم من الله من واق وقال تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين فان الناس أربعة أقسام قوم يريدون العلو على الناس والفساد في الأرض وهو مصيبة الله وهو لا يملكه والملك والرؤساء المفسدون كفراعون وحزبه وهؤلاء هم شر الخلق قال الله تعالى ان فرعون علواً في الأرض وجعل أهلها شيعا يستغيثونه ويستغاثون منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم انه كان من المفسدين وروى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه مثقال ذرة من ايمان فقال رجل يا رسول الله اني أحب أن يكون ثوبي حسنا ونعلي حسنا أفنالكبر ذلك قال لا ان الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس فبطر الحق دغسه وجهده وغمط الناس احتقارهم وازدرائهم وهذا حال من يريد العلو والفساد والقسم الثاني الذين يريدون الفساد بالعلو كالسراق والمجرمين من سفلة الناس والثالث يريد العلو بالفساد كالذين عندهم دين يريدون أن يعالوا به على غيرهم من الناس وأما القسم الرابع فهم أهل الجنة الذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً مع انهم قد يكونون أعلى من غيرهم كما قال تعالى ولا تمناوا ولا تخزنوا وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين وقال تعالى ولا تمناوا ولا تدعوا الى السلم وأنتم الاعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم وقال والله العزة لله ولرسوله وللمؤمنين فكم ممن يريد العلو ولا يزيد ذلك الا سفولا وكم ممن جعل من الاعاين وهو لا يريد العلو ولا الفساد وذلك لان ارادة العلو على الخلق ظلم لان الناس من جنس واحد فارادة الانسان أن يكون هو الاعلى والنظر تحت ظلم ومع انه ظلم فان الناس يرضون من يكون كذلك ويعادونه لان العادل منهم لا يجب أن يكون مقهور النظره وغير العادل منهم يؤثر ان يكون هو القاهر ثم انه مع هذا لا بد لهم في العقل والدين من أن يكون بعضهم فوق بعض كما قدمناه كان الجسد لا يصلح الا برأس قال تعالى وهو الذي جعلكم خلائف الارض

ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلابوكم فيما آتاكم وقال تعالى نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا فجاءت الشريعة بصرف المسالك والمال في سبيل الله فإذا كان المقصود بالساطان والمسال هو التقرب الى الله وإقامة دينه وانفاق ذلك في سبيله كان ذلك صلاح الدين والدنيا وإن انفرد السلطان عن الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس وانما يتميز أهل طاعة الله عن أهل مديته بالنية والعمل الصالح كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم وإنما ينظر إلى ثلوبكم وإلى أعمالكم ولما غلب على كثير من ولائهم أمور إرادة المال والشرف صاروا بمنزل عن حقيقة الإيمان وكمل الدين ثم منهم من غاب الدين وأعرض عمسا لا يتم الدين إلا به من ذلك ومنهم من رأى حاجته إلى ذلك فأخذ منه رضاء عن الدين لاعتقاده أنه مناف لذلك وصار الدين عند في محل الرحمة والذل لا في محل العلو والعز وكذلك لما غلب على كثير من الـ باتين الدين عن تكميل الدين والخرج عما قد يصيبهم في إقامته من البلاء استضعف طريقهم واستندطسا من رأى أنه لا يقوم بمصاحبه ومساعدة غيره بها وهاتان السبلان الفاسدان سبل من انتسب إلى الدين ولم يكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال وسبيل من أقبل على السلطان والمسال والحرب ولم يقصد بذلك إقامة الدين هما سبلان المغضوب عليهما والضالين الأولي للضالين النصاري والثانية للمغضوب عليهم اليهود وانما الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين هي سبيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وسبيل خلفائه وأصحابيه ومن سلك سبيلهم وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم فالواجب على المسلم أن يجتهد في ذلك بحسب وسعه فمن ولي ولاية يقصد بها طاعة الله وإقامة ما يمكنه من دينه ومصالح المسلمين وإقام فيها ما يمكنه من المحرمات لم يؤخذ بما يهجز عنه فإن تولية الأبرار خير للامة من تولية الفجار ومن كان عاجزا عن إقامة الدين بالسلطان والجهاد ففعل ما يقدر عليه من النصيحة بقلبه والدعاء للامة

ومحبة الخير وفعل ما يدر عليه من الخير لم يكلف ما يعجز عنه فان قوام الدين بالكلمة الهادى والحديث الناصر كما ذكره الله تعالى فبلى كل أحد الاجتهاد في اتيار العلم والحديث لله تعالى ولطلب ما عنده مستعينا بالله في ذلك ثم الدنيا تخدع الدين كما معاذ بن جبل رضي الله عنه يا ابن آدم أنت محتاج الى نصيبك من الدنيا وأنت الى نصيبك من الآخرة أخرج فان بدأت بنصيبك من الآخرة مر بنصيبك من الدنيا فاتت انتظاما وان بدأت بنصيبك من الدنيا فانك نصيبك من الآخرة وأنت من الدنيا خطر ودليل ذلك ما رواه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أصاب والآخرة أكبر همه جمع الله له شمله وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة ومن أصاب الدنيا أكبر همه فرق الله عليه ضعيفته وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا الا ما كلفه وأصل ذلك في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما أريد منهم من ربي وما أريد أن يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين ففسأل الله العظيم أن يوفى وسائر اخواننا وجميع المسلمين ما يحبونه ويرضاه من القول والعمل فانه لا حول قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين

بأعانة ذي القوة القوية تم طبع كتاب السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والراعي تأليف من اشتهر بصيته في الاقطار وظهر كاشم في رابعة النهار العلامة المحقق الفهم الموفق الوحيد الذي لا يوجد في ميدان التحقيق له ثاني المولي الامام شيخ الاسلام تيمية الحراني بالمطبعة الخيرية بمصر المزيه ادارة الموفق لنشر الاداب حضرة السيد (عمر حسين الحشاش) وذلك في شهر جمادى الثانية سنة ١٣٢٢ من

هجرة خاتم النبيين والمرسلين عليه افضل الصلاة

واتم السلام ما بدر بدر التمام

وفاج مسبك

الحشاش



CALL No.

٢٩٤٥٣٤
٥٣١

ACC. NO

١٥١٩٤

AUTHOR

ابن تيمية الحارثي

TITLE

السياسة الشرعية في إصلاح الراعي

٥٣

Acc. No. ١٥١٩٤

Class No. ٢٩٤٥٣٤

Book No. ٥٣١

Author

ابن تيمية الحارثي

Title

السياسة الشرعية في إصلاح الراعي

Borrower's No.

Issue Date

Borrower's No.

Issue Date



MAULANA AZAD LIBRARY ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:—

RECEIVED

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1.00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over-due.

